



مقدمة

إستضافت الجمعية الدولية لمنع إساءة معاملة الأطفال وإهمالهم (ISPCAN)، بدعم من مؤسسة أوك، إفتتاحية "المساحة الفكرية في دنفر" 2011: الإعتداء الجنسي على الأطفال في دنفر (الولايات المتحدة الأمريكية) من 05-07 مايو 2011. يُقدّم هذا التقرير مُلخصاً موجزاً لنتائج الإستبيان الذي أُجري في الفترة ما قبل "المساحة الفكرية في دنفر" 2011، للمناقشات التي جرت خلال المساحة الفكرية، لردود فعل المشاركين في الفترة ما بعد الحدث، وللمداخلات التي جرت خلال ورش العمل التابعة لاحقاً. وهو يُلخص المُقترحات الناتجة عن "المساحة الفكرية في دنفر" والتي سيتم استخدامها في وضع وتطوير السياسات والإجراءات المستقبلية. الهدف من "المساحة الفكرية في دنفر" هو تزويد المجتمع الدولي بلمحة مُحددة وسريعة عن مشورة رفيعة المستوى من الناحية السريرية وعلى مستوى السياسة وتكون:

- مُعرّف عنها عبر مداخلات متعددة الثقافات، اللغات والتخصصات؛
- قابلة للتطبيق عالمياً عبر اللغة والثقافة؛
- حساسة بالنسبة لواقع الموارد، و
- مورد عملي يستخدمه كبار الممارسين على أمل التأثير على صانعي السياسات وكبار المسؤولين في مجالاتهم الجغرافية والثقافية الخاصة.

حضر أكثر من 35 شخصاً من خلفيات وطنية، مهنية ومؤسسية واسعة إفتتاحية "المساحة الفكرية في دنفر" 2011: الإعتداء الجنسي على الأطفال (الملحق 2). تم تمكين وزيادة المشاركة بشكلٍ مباشرٍ وفوريٍّ مع أعضاء آخرين من "الجمعية الدولية لمنع إساءة معاملة الأطفال وإهمالهم" من خلال عرض مباشر حي للعروض المُقدمة، تُكمّله مداخلات من ورش العمل التي جرت خلال إجتماعات "الجمعية الدولية لمنع إساءة معاملة الأطفال وإهمالهم" الدولية التالية في وقتٍ لاحقٍ من عام 2011.

قُدمت عروض رسمية على مدى يومين - مع مناقشات إضافية لمجموعات كبيرة وصغيرة - والتقدم نحو صياغة التقارير المكتوبة. في اليوم الثالث، التقت مجموعة أصغر لتحرير مساهمات نتجت عن المناقشة، ولكتابة المسودة الأولى لتقرير النهائي.

في الفترة التي سبقت الحدث، قدم المشاركون في "المساحة الفكرية في دنفر" ردود مكتوبة على خمسة أسئلة:

- ما هو الإطار الرسمي (التشريع، الإتفاقات، التفاهات الرسمية وغير الرسمية، وما إلى ذلك) لإدارة حالات الإعتداء الجنسي على الأطفال في بلدك؟

• ما هي المهن، الوكالات و/ أو المؤسسات المسؤولة عن التصدي لهذه الحالات؟

- ما هي المشاكل الأكثر شيوعاً التي تجدونها؟ ما هي العقبات أو الحواجز التي تواجهونها والتي تمنع الإدارة الفعالة لهذه الحالات؟ ما هي الطرق التي عولجت من خلالها هذه المشاكل؟

• هل هناك جوانب لتقييم قراءة - قائمة على الأدلة - الإعتداء الجنسي على الأطفال، تعتبرها غير مفيدة أو ليست ذات صلة في

منطقتك، ثقافتك أو مجموعة اللغة التي تنتمي إليها؟ لماذا؟ بماذا تتصح لإستبدالها؟

• إذا كان لديك السلطة لتطبيق نظام مثالي، فماذا تكون مكوناته؟

نُقدّم هذه الردود في الملحق 4.

تم تضمين مجموعة مختارة من الأوراق المُقدّمة من قبل المتحدثين المدعويين في الملحق.

وتم تلخيص نتائج ثلاثة أيام من المناقشات والتقارير اللاحقة في الموجز التنفيذي.

يحدونا الأمل بأن تُقدم هذه الوثيقة نظرة ثاقبة في هذا المجال المُعدّد للسياسة العامة والعمل السريري - وتكون إلهاماً للإستثمارات

المستقبلية لصانعي القرار والممارسين في جميع أنحاء العالم.

مع أطيب التحيات

الدكتور إيرين إنتبي

رئيسة "الجمعية الدولية لمنع إساءة معاملة الأطفال وإهمالهم"

0000000

الخلفية: الجمعية الدولية لمنع إساءة معاملة الأطفال وإهمالهم: "المساحة الفكرية في دنفر"

الجمعية الدولية لمنع إساءة معاملة الأطفال وإهمالهم:

• تأسست في عام 1977، وهي الأبرز كمنظمة غير حكومية متعددة التخصصات ذات عضوية دولية تعمل في مجال حماية الطفل.

• تجمع من جميع أنحاء العالم عدد كبير من المهنيين الملتزمين للعمل على منع وعلاج سوء معاملة، إهمال وإستغلال الأطفال على الصعيد العالمي.

• رسالتها هي منع القسوة ضد الأطفال في كل أمة، وفي أي شكلٍ: الإيذاء الجسدي، الإيذاء الجنسي، الإهمال، أطفال الشوارع، وفيات الأطفال، بغاء الأطفال، الإتجار بالجنس، أطفال الحرب، الإستغلال العاطفي وعمالة الأطفال.

• رسالتها أيضاً" هي دعم الأفراد والمنظمات العاملة لحماية الأطفال من سوء المعاملة والإهمال في أنحاء العالم.

• أهدافها هي:

* زيادة الوعي بالنسبة لمستوى وأسباب والحلول الممكنة لجميع أشكال الإعتداءات على الأطفال؛

* نشر البحوث الأكاديمية والسريرية بين الأشخاص المعنيين بتعزيز الممارسة وتحسين السياسات العامة؛

* دعم الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز وحماية حقوق الطفل؛

* تحسين نوعية الجهود المبذولة حالياً" لكشف وعلاج ومنع الإعتداءات على الأطفال؛

* تسهيل تبادل أفضل معايير الممارسات التي يجري تطويرها من قبل أعضاء الجمعية في جميع أنحاء العالم؛

* تصميم وتنفيذ برامج تدريبية شاملة للمهنيين والمتطوعين المعنيين العاملين في نطاق الجهود المبذولة لعلاج ومنع إساءة

معاملة الأطفال.

الجمعية الدولية لمنع إساءة معاملة الأطفال وإهمالهم: "المساحة الفكرية في دنفر"

- حدد المجلس التنفيذي للجمعية في عام 2011 نقص الفرص المتاحة لكبار الخبراء الممارسين في مجال حماية الطفل من جميع أنحاء العالم كي يجتمعوا في مكانٍ واحدٍ لمناقشة ناحية منفصلة من الممارسة السريرية دون الهاء.
- ورأى المجلس التنفيذي أيضا أن التركيبة الفريدة من نوعها لعضوية الجمعية ومصادقية هذه الأخيرة بموقعها كقائد دولي، وفرا آلية مثيرة لتسهيل مثل هذه الفرصة أو المهمة.
- وضع المجلس التنفيذي تصورا "لورشات عمل/ سياسة سريرية تُقام كل سنتين من قبل الجمعية للنظر في موضوع ناشئ أو طارئ ذات أهمية في مجال حماية الطفل، ولتقديم لمحة مُحددة وسريعة عن مشورة رفيعة المستوى من الناحية السريرية وعلى مستوى السياسة للمجتمع الدولي وتكون:
- مُعرّف عنها عبر مداخلات متعددة الثقافات، اللغات والتخصصات؛
- قابلة للتطبيق عالميا عبر اللغة والثقافة؛
- حساسة بالنسبة لواقع الموارد، و
- مورد عملي يستخدمه كبار الممارسين على أمل التأثير على صانعي السياسات وكبار المسؤولين في مجالاتهم الجغرافية والثقافية الخاصة.
- ولهذا الغرض، فإن هذه الورش تكون متعددة الجنسيات واللغات والتخصصات من حيث التكوين؛ وتجمع خبراء على المستويات المحلية والإقليمية والدولية.
- ستُعقد ورش العمل هذه في الأمانة العامة للجمعية الدولية لمنع إساءة معاملة الأطفال وإهمالهم في دنفر (الولايات المتحدة) وتُسمى: الجمعية الدولية لمنع إساءة معاملة الأطفال وإهمالهم: "المساحة الفكرية في دنفر" (السنة): الموضوع".
- هذه مبادرة رائدة: على أمل أن "الجمعية الدولية لمنع إساءة معاملة الأطفال وإهمالهم: "المساحة الفكرية في دنفر" العادية (بشأن مسألة سريرية محددة) يظهر أو يُقدّم في السنة التالية ل" المؤتمر الدولي حول إساءة معاملة الأطفال وإهمالهم" للجمعية، والذي يُعقد كل سنتين.

إفتتاحية "الجمعية الدولية لمنع إساءة معاملة الأطفال وإهمالهم: "المساحة الفكرية في دنفر" 2011: الإعتداء الجنسي على

الأطفال"

- أطلقت الجمعية الدولية لمنع إساءة معاملة الأطفال وإهمالهم، إفتتاحية "المساحة الفكرية في دنفر" 2011: الإعتداء الجنسي على الأطفال من 05-07 مايو 2011 - للنظر في المسائل المتعلقة بمنع وإدارة الإعتداءات على الأطفال وإستغلالهم من منظور دولي.
- وقد حددت "الجمعية الدولية لمنع إساءة معاملة الأطفال وإهمالهم" مع شركائها الإستراتيجيين أن:
- * هناك حاجة إلى إعادة النظر في ما طرحت الكتابات المنشورة ك"أفضل الممارسات" - من وجهة نظر البلدان والثقافات التي قد يكون لها مسارات ثقافية مختلفة، أولويات و/أو موارد مختلفة، عن البلدان التي قدمت الكتابات المنشورة.
- * تقييم القراءة - القائمة على الأدلة - في مجال الإعتداء الجنسي على الأطفال المنشور هو في الغالب بالغة الإنجليزية، ومن الدول الغنية - إستنادا إلى تجربة بلدان إستثمر فيها الوقت والمال على النحو الأفضل.

- * هو الوقت المناسب لمراجعة ما هو معروف عن نتائج هذه الجهود وتقديم الأدلة المتاحة للتدخلات المتاحة وذلك من منظور دولي - من وجهة نظر مجموعة من الخبراء ينتمون إلى خلفيات ثقافية ولغات متنوعة، وأصحاب خبرة إقليمية في إدارة حالات الإعتداءات الجنسية على الأطفال.
 - إن إختيار الإعتداء على الأطفال وإستغلالهم جنسياً كموضوع لهذه "المساحة الفكرية في دنفر" لا ينبغي أن يُفسر على أنه يعني أن هذا الشكل من العنف على الأطفال هو أكثر أهمية من غيره من أشكال إساءة معاملة الأطفال وإهمالهم.
 - لا ينبغي أن يُفسر التركيز على موضوع الإعتداء على الأطفال وإستغلالهم جنسياً الذي يحدث في إطار المنزل والمجتمع المحلي والذي يغلب على هذه "المساحة الفكرية في دنفر" على أنه تقليل من أهمية الإعتداء الجنسي على الأطفال "المؤسستاتي" مثل:
 - الإبتجار بالأطفال؛
 - بغاء الأطفال؛ أو
 - العصابات المنظمة التي ترتكب الأعمال المحظورة أو المخالفات المنظمة؛
- كقضايا تنثير قلقاً دولياً كبيراً".

ملخص تنفيذي: الإعتداء الجنسي على الأطفال - منظور دولي

الإنتشار الوبائي العابر للثقافات

- الإعتداءات الجنسية على الأطفال وإستغلالهم ليست ظاهرة جديدة - فقد تم توثيقها في السجلات الخطية والشفوية لجميع الثقافات.
- لا تزال الإعتداءات الجنسية على الأطفال وإستغلالهم قضية جميع الشعوب من مختلف الدول - بغض النظر عن الثقافة أو العرق أو الدين.
- يتم الإعتداء على الأطفال جنسياً وإستغلالهم في مختلف البيئات حيث يتواجدون:
 - ديارهم؛
 - علاقاتهم في المحيط القريب والموسع وشبكات الصداقة؛
 - محيطهم "الجسدي" الواقعي؛
 - محيطهم "الإفتراضي"؛
 - مؤسساتهم الرسمية (المدارس، والكنائس على سبيل المثال)، و
 - مؤسساتهم الغير رسمية (على سبيل المثال: النوادي الرياضية والترفيهية).

- تختلف التعريفات المحددة للإعتداء الجنسي على الأطفال بين مختلف الدول والمهن والمجموعات الثقافية وقد تطورت من خلال تلك المجموعات مع مرور الوقت. وهذا لا يختلف عن مجالات أخرى من التفاعل البشري حيث حصل تغير كبير في عولمة المعايير فيما يُشكل السلوك البشري المقبول (مثل إلغاء الرق، ووضع مبادئ توجيهية لإدارة العنف الجسدي على المستويات: الوطنية (النزاع المسلح)، المجتمعية (العنف في الأحياء السكنية) أو الأسرية (العنف بين الأفراد).
- على الرغم من الإختلاف في بعض جوانب التعريفات، هناك قبول عالمي عبر المجموعات الوطنية والثقافية والدينية على أن هنالك

جوانب للتفاعل الجنسي (بما في ذلك البعض منها التي هي مقبولة لدى البشر الناضجين جنسياً و"تنمويًا" - وهذا هو، ل'الكبار') لا يزال الأطفال غير مستعدين تنمويًا لها، وأن هذه التفاعلات الجنسية تكون في الغالب ضارة للأطفال.

- هناك قبول مماثل وتوافق على أن الإهتمامات الجنسية والأنشطة المتعلقة بها هي ضرورية بالنسبة للأطفال وتشكل جزءاً "طبيعياً" وصحياً" من مسارهم التنموي نحو مرحلة البلوغ. ومع ذلك - فالإكراه والترهيب والعنف، أو تحويل العلاقات الطبيعية في حياة الأطفال إلى علاقات جنسية تحتوي على إختلال توازن القوى الفطرية أو التواصل الحميمي (مثلاً) الوالدين / الأوصياء / المعلمين / المدربين / المراجع الدينية) - تُعتبر جميعها عوامل من المرجح أن تحول عملية التطور الطبيعي إلى عملية ضارة ومؤذية للأطفال.
- يتم تعريف الإعتداء والإستغلال الجنسي على الأطفال عالمياً" على أنه تصرف غير مقبول وضار عن طريق المجموعات الوطنية والثقافية، والدينية.

- على الرغم من أن الإعتداء الجنسي على الأطفال قد يحدث لوحده، إلا أنه عادةً "يتعايش" مع أشكال أخرى من الإعتداءات على الأطفال وإهمالهم (مثل الإيذاء البدني وإساءة معاملة الأطفال العاطفية، وإهمال الأطفال)، ويتقاسم العنف الجنسي مع باقي أنواع العنف على الأطفال العديد من عوامل الخطر المشتركة. يجب أن نُصمّم التدخلات التي ترمي إلى الوقاية والعلاج من الإعتداء الجنسي على الأطفال وإستغلالهم مع الأخذ بعين الإعتبار هذا التفاعل المُعقّد.
- ترتبط التغيرات العالمية في مجال تكنولوجيا الإتصالات بالتغيرات الحاصلة في 'نوع' و 'درجة الخطر' في الإعتداء الجنسي والإستغلال اللذان قد يتعرض لهما الأطفال (على سبيل المثال، وسائل الإعلام الإلكترونية، والشبكات الإجتماعية الإلكترونية، العالم الرقمي الافتراضي وشبكة الإنترنت بشكل عام) من خلال عملية "تفخيخ" وتعريض الأطفال لمواد "جنسية" غير لائقة من ناحية النمو لهم. قد يتجاوز هذا الخطر المجتمع المحلي، والحدود الوطنية والثقافية والدينية.
- وقد أدت "عولمة" الإقتصاد العالمي وزيادة سهولة السفر إلى زيادة مخاطر تعرض الأطفال لتجارة الجنس والسياحة الجنسية.
- إن الإعتداء الجنسي على الأطفال والإستغلال الجنسي للأطفال ليسا من القضايا التي تقع فقط ضمن البيئة الأسرية أو فقط خارجها، فيجب بالتالي أن يتم تقاسم مسؤولية الوقاية والعلاج من الإعتداء الجنسي على الأطفال والإستغلال الجنسي للأطفال بين الآباء/ الأوصياء، المحيط/ المجتمع المدني والدولة، والمجتمع الدولي على نطاقٍ أوسع (المادة 19 من إتفاقية حقوق الطفل للأمم المتحدة).
- يجب أن تكون عملية تطوير نهج شامل وعالمي - ومتعدد التوجهات الوطنية، الثقافية، العرقية والدينية - يعمل على منع وتحديد ومعالجة إساءة معاملة الأطفال وإهمالهم، على أعلى درجة ممكنة من سلم الأولويات.

التقاليد والتغيير والتقدم الإقتصادي

- إن مفاهيم حاجة الأطفال إلى حماية، وحصولهم على مسار نمو جنسي، "مُصدّق" عليها عالمياً" في جميع ثقافات وأديان العالم.
- على الرغم من أن قد يكون لإحدى ممارسات التعامل مع الأطفال الخاصة تاريخ طويل في إطار ثقافة ما (وهذا ما يُسمى بالممارسة "العرقية" أو "التقليدية")، إنما هذا لا يكفي للتأكيد بأن الممارسة ليست ضارة ولا مؤذية للأطفال. على سبيل المثال: ختان الإناث أو الإتجار بالأطفال.

- إن الآباء، الأسر، المجتمعات، الثقافات، الأعراق، والجماعات الدينية تقوم بتربية الأطفال بطريقة يعتقدون أنها مفيدة لهم. ومع ذلك، فإن مراجعة الممارسات التربوية على ضوء قاعدة أدلة نامية، تسمح بتطوير طرق وممارسات جديدة ومفيدة تهدف لحماية الأطفال داخل الأسرة وفي المجتمع.
- وإستناداً إلى أسس متطورة لممارسات فعالة لمنع وتحديد والتحقيق ومعالجة حالات الإعتداءات الجنسية على الأطفال المشتبه بها، يُمكن حينئذٍ للمهنيين من مختلف الثقافات مساعدة الأفراد والمجتمعات على إعادة التفكير وإعادة صياغة السلوكيات والممارسات ذات الصلة برعاية الأطفال.
- على الرغم من أن التقدم الإقتصادي يوفر بعض الحماية للأطفال من الموت والإصابة بالأمراض المرتبطة مباشرة بالفقر، إلا أن التغيرات الثقافية المرتبطة بالتقدم الإقتصادي ليست دائماً في مصلحة الأطفال.
- يجوز للعزلة الإجتماعية لمقدمي الرعاية للأطفال (النساء في كثير من الأحيان) التي يمكن أن ترتبط بالتقدم الإقتصادي أن يكون لها آثار جانبية ضارة ويمكن أن تكون "سبب مُرافق" للإعتداء على الأطفال وإهمالهم، بما في ذلك الإعتداء الجنسي على الأطفال.
- أثناء فترات التغيرات الإجتماعية السريعة، يكون أفراد المجتمع مُعرّضين " لحالات الضعف والتوتر والعنف"، إنما الأطفال، ونظراً لكونهم غير مُستقلين ويعتمدون على الراشدين، يكونون مُعرّضين " لحالات الضعف والتوتر والعنف" بشكلٍ خاص وأكبر في مثل هذه الأوقات. على سبيل المثال، إن إنتقال الوالدين بعيداً عن المناطق الريفية للعمل في المدن أو المناجم وذلك لأسبابٍ إقتصاديةٍ يُؤدّي إلى فصل الأطفال وإبتعادهم عن واحد أو كلا الوالدين.

- يتزايد الإعتراف عبر جميع الدول والثقافات بأن الأطفال هم أهم عنصر من عناصر "رأس المال البشري". هناك أسباب إقتصادية قوية تدفع لحماية الأطفال من الإعتداءات الجنسية إن لم يكن لسببٍ آخرٍ.
- يُمكن أن يتم طرح حجة أو دافع أخلاقي يقضي بالزام الأفراد والمنظمات والمجتمعات، من الذين يملكون الموارد و/أو الخبرة في مجال: الوقاية، التحديد والتعريف، التحقيق ومعالجة حالات الإعتداءات الجنسية على الأطفال لتسهيل حماية الأطفال في المناطق الأقل موارداً في العالم.

- إنه لمن المهم أن يُراعِي هذا الدعم الممارسات والمعتقدات والتقاليد المحلية، الوطنية، الثقافية، العرقية، الدينية - شرط ألا تُؤدّي هذه التقاليد والممارسات والمعتقدات إلى إلحاق الضرر بالطفل. وفي هذا الصدد، يُمكن لصكوك ومواد الأمم المتحدة الدولية وذات الصلة أن تُقدّم بعض التوجيهات
- ومهما كانت التقاليد المحلية، الوطنية، الثقافية، العرقية، والدينية، إذا ما كانت تُؤدّي إلى إعتداء جنسي على الأطفال أو إستغلالهم، فإنه لمن المناسب أن تُقاوم وتُتحدى بقوة وبصلابة.

تعريفات

- التعريفات السريرية/ أو عبر البحوث للإعتداء الجنسي على الأطفال تختلف في الصياغات الخاصة بها، الأكاديميون والممارسون ناضلوا وعانوا الكثير بالنسبة لتعريف ما هو "الطفل"، ما هو "الجنسي"، ما هي "الإساءة"، وحتى ما هو "الضرر". هناك، ومع ذلك، مفهوم ثابت وهو نتيجة سنين وعقود من الخبرة السريرية والبحاث وهو: أن الأطفال هم عرضة طبيعياً للأذى البدني والعقلي عندما

يُشاركون بأفعال جنسية قبل أن يكتمل نضجهم من حيث النمو، وأن خطر هذا الأذى يتفاقم بشكلٍ كبيرٍ حسب عدة عوامل مثل الاستخدام الطويل الأمد ولفترة طويلة للتهديد أو القوة، درجة الإدخال الإجمالي البدني، مدته، ودرجة إستعمال الحيلة والإكراه.

تم إستعمال تعريف عملي للإعتداء الجنسي على نطاقٍ واسعٍ وهو أن: "الإعتداء الجنسي" يشمل أي نشاط جنسي حيث الموافقة ليست، أو لا يُمكن أن تكون، مُعطاة. وهذا يشمل الإتصال الجنسي الذي يتم إنجازه بالقوة أو التهديد باستخدام القوة، بغض النظر عن عمر المشاركين، وجميع الإتصالات الجنسية بين بالغ وطفل، بغض النظر عما إذا كان هناك خداع أو ما إذا كان الطفل يفهم ماهية هذا الفعل ذات "الطابع الجنسي".

يُمكن للإتصال الجنسي بين مُراهق وطفل أصغر منه سناً أن يكون أيضاً "مُسيئاً" إذا كان هناك تفاوتاً كبيراً في السن، درجة النمو، أو الحجم، مما يجعل الطفل الأصغر سناً عاجزاً عن إعطاء موافقة. قد يشمل النشاط أو الفعل الجنسي الإيلاج، اللمس الجنسي، أو أفعال جنسية لا تتضمن اللمس مثل التعري أو عرض الجسد أو إستراق النظر.

• تُستمد عادةً التعريفات الجنائية للإعتداء الجنسي على الأطفال من القوانين الجنائية القائمة على معالجة الجرائم الجنسية بشكلٍ عامٍ. وبما أن شيوع الإعتداء الجنسي على الأطفال أصبح ظاهراً أكثر فأكثر، فقد تم تعديل العديد من القوانين الجنائية و"ظهور" أو طرح قوانين مدنيّة جديدة تُحدّد سن الإعتداء الجنسي على الأطفال بهدف المساءلة والمُحاسبة وتأمين العلاج عندما يحدث الإعتداء الجنسي على الأطفال.

تُحدّد عادةً التعريفات الجنائية أشكالاً مختلفة من الإستغلال الجنسي، وتقسيم "السلوك" إلى فئاتٍ مختلفة. وبالتالي "الجُماع" يُمكن أن يشمل عدة درجات "للإيلاج" ومستويات مختلفة للنوايا العقلية الخفية. يُمكن لقوانين "الإتصال الجنسي" أن تُحدّد أجزاء الجسم المرتبطة بالإعتداء وتُحدّد الأنشطة التي تُعتبر قانوناً شكلاً "شرعياً" من أشكال رعاية الأطفال حتى وإن كان حميماً بطبيعته. وبالمثل في كثير من الأحيان يتم التعريف عن "الإستتارة" و"الإستغلال الجنسي" بشكلٍ منفصلٍ وبطريقةٍ مُفصلةٍ.

أهمية القياس والتحليل

• فرض الجمع المُنتظم للبيانات الديموغرافية الدقيقة حول الإعتداء الجنسي على الأطفال في البلدان الغنية تغييراً في نظرة الناس في تلك البلدان إلى قضية الإعتداء الجنسي على الأطفال وكيفية معالجتها. وينبغي أن تُرَسَخ عملية الجمع المُنتظم هذه والتحليل المُجدي ذات المغزى، كجزء من أنظمة الوقاية والعلاج من الإعتداء الجنسي على الأطفال في جميع البلدان وتُعَمَم عالمياً. فإن النموذج المُقترح سيكون مماثلاً في النطاق والأسلوب لأنظمة جمع البيانات الأخرى التي هي على مستوى السكان ولأنظمة التحليل الموجودة بالفعل في العديد من البلدان مثل سجلات "السرطان" أو سجلات "الأمراض التي ينبغي الإبلاغ عنها".

• إن جمع البيانات الديموغرافية العادية (على سبيل المثال: الحوادث ودرجة الإنتشار) عن الاعتداء الجنسي على الأطفال هو أمر أساسي لأي تحليل هادف، ولأية استراتيجية بهدف إحداث تغييرٍ إيجابي.

- عندما يتم جمع البيانات بشكل سيئ، لا يمكن بالتالي "للأرقام المنخفضة الواردة في التقرير" أن تعكس بشكلٍ موثوقٍ وجود نسبة منخفضة أو نسبة إنتشار منخفضة للمشكلة. جمع البيانات وحده غير كافٍ، إذا كانت تلك البيانات ذات نوعية رديئة.
- إن صنّاع القرار في جميع البلدان، والثقافات والمجموعات العرقية والأديان بحاجة إلى معرفة نسبة حدوث الأنواع المختلفة من الإعتداءات الجنسية على الأطفال، فضلا عن الآثار السلبية لهذه الإعتداءات على الأطفال في بلدانهم، وأسرهؤلاء الأطفال ومجتمعهم، وذلك بهدف الإستجابة بشكلٍ مناسبٍ لإحتياجات أطفال بلادهم وأسرههم ومجتمعاتهم المحلية.
- التحديد المؤكّد للإعتداء الجنسي على الأطفال ليس دائما "ممكنًا". مثل هذه الحالات تحدث على إنفراد وبشكلٍ مُنعزلٍ في معظم الأحيان، وعادةً لا يشهد عليها طرف ثالث. وتبقى السجلات السمعية- البصرية (على الرغم من أنها تحصل في مناسبات معينة) ميزة غير شائعة في معظم حالات الإعتداء الجنسي على الأطفال. أما "الفحص الطبي"، وعلى الرغم من أنه مفيد في بعض الحالات للتحديد بشكلٍ مؤكّدٍ حادثة الإعتداء الجنسي على الأطفال، إلا أنه يبقى غير حاسمًا في معظم الحالات.
- العلامات "المادية" الجسدية المباشرة للإعتداء الجنسي على الأطفال في المناطق التناسلية تحديداً موجودة في عدد قليل فقط من حالات الإعتداء الجنسي على الأطفال. هذه العلامات إن وُجِدَت تبقى لفترة زمنية قصيرة (تُقاس بالساعات والأيام). لهذه الأسباب، إن عدم وجود علامات بدنية لإعتداء جنسي على الأطفال في المنطقة التناسلية ليس شرطاً "أساسياً" لعدم الشك بإحتمال أن حادثة الإعتداء الجنسي قد حصلت بالفعل.
- العلامات "المادية" الجسدية "الأقل" مباشرةً للإعتداء الجنسي على الأطفال تشمل ظهور الأمراض المنقولة جنسياً أو الحمل.
- علامات الإعتداء الجنسي على الأطفال الغير المباشرة (السلوكيات) قد تشمل السلوكيات الجنسية، إضطرابات تعاطي المخدرات، الإكتئاب، و/أو تغييرات لاحقة في السلوك.

البحث والتقييم

- إن البحث في المسببات، طرق الوقاية، العلاج وتحديد الإعتداء الجنسي على الأطفال، هو أمرٌ ضروريٌ لتقديم التدخلات الفعالة.
- إن تطوير مناهج تستند على الأدلة في تطبيقها بشكلٍ عامٍ في تحديد والوقاية والعلاج من الإعتداء الجنسي على الأطفال هي استراتيجية هامة. وعلى الرغم من أن هناك العديد من الأسباب التي تدعو إلى الإعتقاد بأن جزء كبير من هذا البحث هو ذات صلة على الصعيد العالمي، إلا أن هناك حاجة إلى إستثمارٍ كبيرٍ آخرٍ لتأكيد هذا الإفتراض. تجدر الإشارة إلى، أنه على الرغم من إمكانية تطبيق مبادئ التدخل الأساسية على نطاقٍ واسعٍ إلا أنه من المُرجح أن العوامل الثقافية المحلية، اللغوية، والإقتصادية، وطبيعة الموارد الموجودة، ستفرض إجراء بعض التعديلات بهدف إنجاح عملية التنفيذ. إن الإلتزام بتقييم هذه الإختلافات في مواقع محددة، يُشكّل جزءاً مهماً من هذا البحث ومن عملية التنفيذ والتقييم.
- على وجه التحديد، هناك حاجة لإثبات فعالية التدخلات باللغات المحلية التي هي متطابقة ثقافياً ومقبولة، قابلة للتنفيذ عملياً (من الناحية المادية وفيما يتعلق بالخبرات المتاحة)، ومقبولة سياسياً في ظروف الموارد فيها محدودة.
- هناك صعوبات كبيرة في القيام ببحث عن الإعتداء الجنسي على الأطفال، بما في ذلك:

- التحديات في تحديد نسبة الإنتشار الفعلي للإعتداء الجنسي على الأطفال مقابل معدل التقارير؛
 - التحديات في التعريف، التي تتعلق بالتشخيص وتطوير بيانات وصفية حول الإعتداء الجنسي على الأطفال؛
 - أهمية تجنب حدوث ضرر إضافي للضحايا مع إحترام حقوقهم؛
 - التحدي بإشراك المُعتدين مع إحترام حقوقهم؛
 - تكلفة إجراء البحوث ونشر نتائج البحوث؛
 - التحدي المُتمثل في تلبية المتطلبات العلمية للدقة والموثوقية والتعميم، بالنسبة لنتائج البحوث عبر الثقافات؛
 - التحديات المتعلقة بالإعتداء الجنسي على الأطفال داخل العائلة مقابل الإعتداء الجنسي على الأطفال خارج العائلة، و
 - وصمة العار التي قد تحول دون الكشف عن الحالات، حتى عندما تُحفظ السرية.
- هناك حاجة إلى فهم أفضل (على مستويي الكمية والنوعية) للمسار التموي للحياة الجنسية «الطبيعية» في مرحلة الطفولة (وتوقع متغيرات «طبيعية» ولكن غير عادية) وذلك لمنع إستغلال النمو الجنسي الطبيعي.

• عندما تستند نسبة حدوث وإنتشار الإعتداء الجنسي على الأطفال على الدراسات الإستقصائية وغيرها من المؤشرات (مثل سجلات الجريمة، الأمراض التي تنتقل عن طريق الإتصال الجنسي أو الأمراض المنقولة جنسياً، والحمل)، يتمكن الباحثون من التحديد بشكل أكثر وضوحاً ما قد تم تعده، وبالتالي وصف ما تمثله أو تقدمه النتائج. وتشير الأبحاث إلى أنه من المحتمل أن يكون واحداً من عشرة، أو حتى أكثر من الأطفال قد تعرض لإعتداء جنسي. [ملحوظة: قد يختلف عدد الحالات وذلك حسب التعريف والمنهجية المُستخدمة - على سبيل المثال، عندما يُطرح المزيد من الأسئلة المحددة المتعلقة بالسلوكيات، يرتفع معدل تحديد وتشخيص حالات الإعتداء الجنسي على الأطفال]

• عندما تستند نسبة حدوث وإنتشار الإعتداء الجنسي على الأطفال على قوانين الإبلاغ الإلزامي، تعتمد البيانات على التعريفات التي يضعها القانون ضمن التقارير القضائية المطلوبة. مثل نظم البيانات هذه ليست شائعة حتى الآن، ولكنها توفر بعض المزايا بما يتعلق بالإدارة والبحوث.

وجهات نظر متعددة الأبعاد / فلسفات

يمكن النظر إلى الإعتداء الجنسي على الأطفال وإستغلالهم من عدد من وجهات النظر (ولكن بشكلٍ مستقلٍ وشرعيّ) المختلفة. أمثلة من وجهات النظر هذه هي أن يُنظر إلى الإعتداء الجنسي على الأطفال على أنه:

• **قضية مُتعلقة بالعدالة الجنائية:** من المُسلم عالمياً أن الإعتداء الجنسي على الأطفال وإستغلالهم يُعتبر عملاً جرمياً يتطلب نوعاً من أنواع الإستجابة القانونية والإصلاحية. إن دور العقاب كوسيلة لمنع الإعتداء الجنسي على الأطفال في المستقبل، وكوسيلة رد على الضرر الذي يقع على الضحية، هو حجر الزاوية للإستجابة القانونية. في بعض النظم، تترافق الإستجابة العلاجية مع الإستجابة الجنائية. قد تلعب العدالة التعويضية دوراً أيضاً في هذه العملية. على الخدمات القانونية وعمليات التحقيق الجنائية الأخذ بعين الإعتبار الحفاظ على حقوق الطفل، بالإضافة إلى حقوق المتهم. إن بعض القضايا الإنمائية المحددة المتعلقة بالطفل (المعرفية واللغوية

والإجتماعية) تحتاج إلى أن يتم أخذها بعين الإعتبار وإستيعابها من قبل النظم القانونية والجنائية وذلك بهدف تأمين المساواة في الحقوق والفرص للأطفال ضمن هذه النظم. يوفرالتجريم والعقاب، بمعزل عن غيرهما من الإستراتيجيات، آلية "محدودة" وغير كاملة لمنع وعلاج وحماية الأطفال من الإعتداء الجنسي.

• **قضية حقوق طفل:** إن الإعتداء الجنسي على الأطفال وإستغلالهم يُشكلان إنتهاكا" لحقوق الطفل لأن الأطفال لديهم الحق في أن يكونوا بمأمنٍ من الإعتداء الجنسي والإستغلال - ويمكن أن يرتبطا أيضا" بأشكالٍ أخرى من الإعتداءات وسوء المعاملة. وقد أعربت المؤتمرات والإجتماعات الدولية والبرامج إلى توافق بشأن رفاه الأطفال وشَمِل هذا التوافق مشكلة الإعتداء الجنسي على الأطفال. وقد تضمنت:

- إتفاقية الأمم المتحدة الدولية لحقوق الطفل والبروتوكولات الإختيارية؛

- الميثاق الأفريقي لحقوق ورفاه الطفل؛

- دور السياسات الحكومية الوطنية وتخصيص الموارد لضمان بذل الجهود اللازمة لخلق عالم صالح للأطفال؛

- الأهداف الألفية الإنمائية ؛

- دراسة الأمين العام للأمم المتحدة بشأن العنف ضد الأطفال (2006).

• **قضية صحة الطفل ورفاهه:** إن الإعتداء الجنسي على الأطفال وإستغلالهم يُشكلان قضية متعلقة بصحة الطفل ورفاهه لأن الإعتداء الجنسي على الأطفال يُشكل خطورة على الصحة البدنية ومخاطر على الصحة العقلية للأطفال في جميع مراحل حياتهم. من أجل تحسين الوضع الصحي والرفاه، يحتاج الأشخاص - ضحايا الإعتداء الجنسي على الأطفال والمتضررين منه لتقييم فعال وعلاج وطرق متخصصة للتدخل. وهذا يشمل الرعاية الطبية، الرعاية على مستوى الصحة العقلية، الرعاية الترميمية، دعم مقدمي الرعاية الغير مسيء والإستشارات القائمة على إعادة الدمج.

• **قضية أسرة ومجتمع محلي مُرفه:** إن الإعتداء الجنسي على الأطفال وإستغلالهم يُشكلان قضايا متعلقة برفاه الأسر والمجتمعات المحلية، لأن الإعتداء الجنسي على الأطفال يؤدي إلى تآكل الثقة ويُعزز التعسف في إستعمال السلطة، ويؤثر سلبا" على العلاقات الأسرية.

• **قضية صحة عامة:** إن الإعتداء الجنسي على الأطفال وإستغلالهم يُشكلان قضايا صحة عامة بسبب طبيعة إنتشارهم الواسعة، وآثارها السلبية على صحة ورفاه الأفراد بما في ذلك الأمراض المنقولة عن طريق الإتصال الجنسي والحمل غير المرغوب فيه، وعلى أسرهم والمجتمع ككل، ولأن عملية التحديد والعلاج والوقاية الفعالية تتطلب تدخلات على جميع مستويات المجتمع ومختلف التخصصات والقطاعات، فإن فرصة الحصول على التدخلات الفعالة بالنسبة لمرتكبي الجرائم الجنسية وأفراد المجتمع المحلي المتضررين من الإعتداء الجنسي على الأطفال تُشكل جزءا" أساسيا" من نهج الصحة العامة.

• **قضية إدارة المخاطر:** إن الإعتداء الجنسي على الأطفال وإستغلالهم يُشكلان قضايا "إدارة مخاطر" بالنسبة للأسر، والمنظمات، والمجتمع ككل. ينبغي وضع تدابير ضمن النظام الأساسي بهدف حماية الأطفال وإدارة المخاطر الناجمة عن الضرر المستقبلي المحتمل الذي قد يحدث بعد وقوع حوادث الإعتداء الجنسي (على سبيل المثال: فحص المجرمين المُحتَمَلين) من أجل ضمان سلامة الأطفال في المدارس والمنظمات والمؤسسات الأخرى، كما لتجنب العقوبات المالية الثقيلة التي تنتج عن إهمال الرقابة على سلامة الأطفال.

• **قضية خدمات ذات صلة:** إن الإعتداء الجنسي على الأطفال وإستغلالهم يُشكلان قضايا خدمات "ذات صلة" بسبب التمثيل المُفَرَط للأطفال ضحايا الإعتداء الجنسي في مجال الرعاية الصحية وخدمات الصحة العقلية، والأمر سيان بالنسبة لمراكز خدمات الأحداث والمؤسسات الجنائية. لذلك، هنالك حاجة لتطوير مناهج وطرق تدخل فعالة ومناسبة من الناحية الثقافية وإستراتيجيات وقاية، بهدف إيجاد حل فعال للصراعات التنظيمية التاريخية.

• **قضية توظيف وتعليم:** إن الإعتداء الجنسي على الأطفال وإستغلالهم يُشكلان قضايا توظيف وتعليم بسبب التأثير السلبي للإعتداء الجنسي على خيارات الأطفال التعليمية والمهنية - تمتد الآثار المحتملة حتى بلوغ سن الرشد وما بعده، وتمتد إلى الجيل التالي.

• **قضية تعليم مهني:** إن الإعتداء الجنسي على الأطفال وإستغلالهم يُشكلان قضايا تعليم مهني بما أن جميع الإختصاصيين والفنيين المساعدين الذين يتعاملون مع الأطفال، البالغين والعائلات، هم بحاجة لتدريبٍ متخصصٍ لتفعيل قدرات التحديد والوقاية والتدخل.

• **قضية دولية:** إن الإعتداء الجنسي على الأطفال وإستغلالهم يُشكلان قضايا دولية بسبب التغيرات الحديثة في مجال تكنولوجيا المعلومات، النقل والهجرة، التي تخلق مخاطر إضافية للأطفال، وتتطلب نهجا "دوليا" لتنفيذ وتطبيق مناهج تدخل فعالة.

• **الإعتداء الجنسي على الأطفال وإستغلالهم من القضايا الهامة ل:**

- الحكومات
- صنّاع القانون وإنفاذ القانون والمحاكم
- صنّاع السياسات
- المجتمعات والمجتمعات المحلية - بغض النظر عن خصائصهم المحددة اللغوية، الثقافية، العرقية، الجغرافية أو السياسية
- المنظمات والمؤسسات: خصوصا" المدارس والمنظمات الدينية والترفيهية
- السجون ومرافق معالجة المجرمين
- الجماعات الثقافية والدينية
- الأخصائيين العاملين مع الأطفال وأسرتهم
- العائلات
- البالغين الأفراد

- الأطفال الأفراد -
- المؤسسات الإعلامية -
- المنظمات التي تلعب دوراً في تعزيز الصحة، الرفاه، التعليم، العدالة

تأثير أنواع الأذى على الأطفال

- عند القيام بالتحقيقات والتخطيط لطرق ومناهج التدخل، من المهم أن نُدرِك أن هناك مجموعة واسعة من أنواع مختلفة من السلوكيات المُسيئة والضارة عن طريق الإتصال الجنسي تجاه الأطفال، بما في ذلك:
 - الذكور البالغون الذين يرتكبون أشكالاً قاسية من الإعتداء الجنسي داخل وخارج الأسرة مع دلائل عنف، أفعال جنسية قسرية ضد الأطفال، الأقران، والبالغين.
 - الذكور البالغون الذين يقومون بالإعتداءات على الأطفال المعروفين من قبلهم داخل الأسرة، الأسرة الممتدة والمجتمع المحلي، والذين لديهم مستويات عالية من الخبرات المُسيئة أنفسهم.
 - "سُباح الجنس" الذين يسافرون من بلادهم لإستغلال الأطفال الغير محميين في البلدان الأخرى.
 - مجرمو الإنترنت الذين يستعملون المواد الإباحية - وهذا يمكن أن يكون نشاطاً فردياً أو جزءاً من شبكة دولية معقدة من الأفراد المسؤولين عن صنع وإستخدام المواد الإباحية المتعلقة بالأطفال.
 - المعتدون "الإفتراضيون" الغير واقعيين، غالبيتهم من الذكور البالغين، الذين يستخدمون الإنترنت لإغواء وملاحقة الأطفال بإستخدام هوية مجهول.
 - الأطفال الأكبر سناً والشباب، من البنين والبنات، الذين وُصفوا بإظهار "ردود فعل" نمطية لسلوكٍ ضارٍ عن طريق الإتصال الجنسي.
 - الأطفال الأكبر سناً والشباب، الذين يعتدون بطريقةٍ قسريةٍ على الأطفال، أقرانهم والبالغين، على حد سواء داخل وخارج الأسرة. لقد شهدوا في كثيرٍ من الأحيان على حوادث سوء المعاملة شديدة وتعرضوا للمخاطر والشدائد، وقد يعانون أيضاً من إضطرابات أخرى كتنقص الإنتباه مثلاً وصعوبات التعلم.
 - الشباب، المعروفين بسلوكياتهم الجنسية القسرية العنيفة، أو إجبار وتوريط الأطفال الأصغر سناً بأنشطة جنسية ضارة ومؤذية. إنهم هم أنفسهم من الشباب الذين عانوا في السابق من حوادث متكررة من الإعتداءات الجنسية والمحن والصعوبات المرتبطة بها والتي تنتج عنها.
 - الإناث الراشדות المعتديات جنسياً، المُعترف بهن تاريخياً بشكلٍ أقل من الذكور، وحتى البحوث التي أُقيمت عنهن كانت أقل. قد تُسيء النساء البالغات ضد الأطفال أو الشباب (أبنائهن أو الموجودين ضمن شبكتهم الإجتماعية) كُمتدِّ وحيد، أو بالإشتراك مع معتدين آخرين.
 - التعرف على نطاق ومحيط الأسرة، ليس هناك نمطاً واحداً من أنماط أو محيط الأسرة يُمكن وصفه أو التعرف عليه وإعتباره نمطاً مبدئياً أو "إعدادياً" لسلوكٍ مسيء جنسياً.

فرق متعددة التخصصات

- لا يزال هناك إختلافاً وتفاوتاً كبيرين في طرق الإستجابة والرد على حالات الإعتداء الجنسي على الأطفال بين التخصصات المهنية، السلطات القضائية الوطنية، والجماعات الثقافية والدينية.
- إن طرق الإستجابة والرد على حالات الإعتداء الجنسي على الأطفال داخل وبين هذه الجماعات لا يمكن التنبؤ بها في كثير من الأحيان، تعتمد على وجود أنظمة غير رسمية، خبرات محلية وتقلبات الموارد المحلية والتمويل.
- سجل إنشاء "فرق حماية الطفل" المتعددة التخصصات بداية النجاح الحديث في طرق التحديد والإستجابة لإساءة معاملة الأطفال الجسدية. منذ أن تم التعريف عن الإعتداء الجنسي على الأطفال على أنه قضية منهجية في 1970، أصبح من الواضح أن هذا النموذج من التعاون بين التخصصات والوكالات شكل "رد فعل" وإستجابة شاملة منهجية مهمة للتحقيق وإدارة ومعالجة ومنع الإعتداء الجنسي على الأطفال بفعالية أكبر.
- إن التحقيقات التي يتم التنسيق فيها بين: مراكز خدمات حماية الأطفال، أجهزة العدالة الجنائية، الخدمات الصحية والطب الشرعي، ومراكز خدمات العلاج، من شأنها أن تُقلل الضغط على الأطفال، تمنع الصراعات بين الوكالات، تسمح بتبادل الموارد العلاجية، وتسمح للوكالات بدعم بعضها البعض، كما تُحمّل بعضها البعض المسؤولية بالنيابة عن الأطفال الضحايا والمجتمع.
- على مدى عدة عقود وحتى اليوم، تشير البحوث المنشورة إلى أن التوصيات الناتجة عن فرق حماية الطفل:
 - تزيد من إحتمال إنشاء وتنفيذ خدمات للطفل أو الأسرة؛
 - تُحد من "إحتراق" وإستنزاف الأخصائيين والعُمل، و
 - تُحسّن العلاقات القائمة على الإحترام المُتبادل بين الأخصائيين، الأطباء، أخصائيي إنفاذ القانون والمحامين.
- تُقدّم فرق "حماية الطفل" الإستشارية الإقليمية الخبرة المفقودة أو الناقصة الضرورية، وتُقلل من الغموض وتزيد من "الثقة بالنفس" بالنسبة للفريق المحلي أو المهنيين المحليين. إن القرار المناسب لم يكن ليحدث دون التشاور، في ما يصل إلى 30% من الحالات.
- الوكالات المهمة التي من الضروري أن تكون مُمثّلة في الفرق المتعددة التخصصات تشمل الصحة، الصحة العامة، خدمات حماية الأطفال، الصحة النفسية، القانون المدني، والعدالة الجنائية.
- كما هو الحال مع أي نظام مُعقّد، إن التقييم المنهجي - لأنشطة تعود لمهن وإختصاصات مُحددة، ووكالات تعمل ضد مقاييس النتائج المحددة- هو ضروري لتحديد وصقل أفضل نماذج ممارسات.
- إن ميزة العمل المتعدد التخصصات هو أنه يوفر وسيلة لتبادل المعلومات والموارد ويُؤيد العمل المشترك بحيث يمكن إدخال وإعتماد نُهج تكميلية متكاملة لصالح الأطفال والآباء والمجتمع. وهذا يزيد أيضاً من فرص تطبيق المعلومات الضرورية وإعتماد طُرُق الإستجابة المُنسقة.

• تُشكّل إدارة "الحدود" والفصل بين المهنيين من مختلف التخصصات عنصراً أساسياً للممارسات والمبادئ والعمل التعاوني المتعدد التخصصات. لا بُدّ من التعرف على مساهمة كل فرد ضمن تخصصه المهني، على كل فرد تأدية دوره المناسب، والمُساهمة في تطوير المهارات المشتركة، الأمر الذي من شأنه تعزيز الحماية وطرق التدخل بالنسبة للأطفال وأسرهم.

الأشخاص الذين يعتدون على الأطفال جنسياً

• لقد تم اقتراح التالي: إن أربعة "شروط مسبقة" يجب أن تكون متوفرة لدى شخصٍ ما لكي يُسيء جنسياً للأطفال. يجب على الشخص المُعتدي أن:

- يكون لديه الدافع للقيام بالإعتداء الجنسي؛

- يكون قادراً على التغلب على مثبطات العزيمة الداخلية؛

- يكون قادراً على التغلب على مثبطات العزيمة الخارجية، و

- يكون قادراً على التغلب على مقاومة الطفل.

• لم تُقدّم خصائص الجاني أية وسيلة مثمرة خاصة لفحص أو التدقيق في أو منع الإعتداء الجنسي على الأطفال. على الرغم من المفاهيم الشعبية، لم يتم إنشاء "ملف شخصي" أو "ملاح وخصاص" - بخصوصية كافية و/أو تفاصيل دقيقة وحساسة لتكون ذات فائدة عملية لإستعمالها كألية فحص - للمُعتدي جنسياً على الأطفال.

• في جميع البلدان، الثقافات والجماعات العرقية والدينية، كانت هناك عملية مقاومة (إيجابية وسلبية على حد سواء) ضد إنشاء نُظم لمنع وتحديد ومعالجة الإعتداء الجنسي على الأطفال. وكانت هذه المقاومة على مستوى الأفراد؛ الأسر، وشملت الوكالات المهنية، التعليمية، الرياضية والدينية - غالباً بسبب قضايا مُعقّدة مُرتبطة بالتاريخ، والفلسفة أو التقاليد.

• وبالإضافة إلى ذلك، يُبرر الأفراد - ضمن مجموعات مُحدّدة ذاتياً - الذين يرغبون في إقامة إتصالاً جنسياً مع الأطفال، سلوكهم بإستخدام إستراتيجيات ل"تطبيع" - (جعله يبدو طبيعياً) و "تشريع" هذا السلوك المنطوي على الإساءة الجنسية بنظر المجتمع والمسؤولين.

التجريم

• إن واقع إعتبار الإعتداء الجنسي على الأطفال - في معظم البلدان ومنذ فترة طويلة - فعلاً إجرامياً، يعني أن جهات تطبيق القانون والإجراءات القضائية قد لعبت دوراً هاماً في عملية الإستجابة الأولية للإعتداء الجنسي على الأطفال.

• عندما يتعرض الطفل للإعتداء الجنسي من قِبَل شخصٍ من خارج الأسرة المباشرة (إعتداء جنسي خارج العائلة)، خاصةً من قِبَل شخصٍ عليه واجب رعاية هذا الطفل، وقد يكون متورطاً في عمليات الإتجار بالأطفال (أو بصورهم) لأغراض الدعارة أو تحقيق مكاسب مالية، يكون هنالك توافقٌ عالمي بين مختلف الثقافات والأمم والديانات على أن جهات إنفاذ القوانين والإجراءات القضائية تلعب دوراً كبيراً وأساسياً في هذه الحالة.

• لا تزال قضية تطبيق منهج التدخل الجنائي - القضائي في حالات الإعتداء الجنسي على الأطفال داخل الأسرة المباشرة (الإعتداء

الجنسي على الأطفال "داخل الأسرة" مُثيرة للجدل. إن تفسير أو تحليل مفهوم "سفاح المحارم" يخضع لتراكمات وتأثيرات ثقافية ودينية مُعقدة، تُؤدّي إلى إعتبار هذا النوع من الإعتداء الجنسي على الأطفال: "مختلفا". إن بدء عمليات تطبيق العدالة الجنائية بعد الكشف عن حالات الإعتداء الجنسي على الأطفال داخل الأسرة، قد يُؤدّي إلى نتائج تُفيد أن الطفل لم "يطلب بطريقة ما" ولا يُريد (قد تكون النتائج؛ على سبيل المثال: خلل مالي ضمن الأسرة؛ العار الإجتماعي للأسرة، مُعاقبة وسجن أحد أفراد الأسرة المُقرّبين؛ إنهيار الزواج)، تكون إمكانية حدوث هذه القضايا أقل، إذا كان الإعتداء على الطفل قد تم من قبل شخصٍ ينتمي إلى خارج الدائرة المُحيطة بالطفل مباشرة".

- على الرغم من الدور الهام الذي لعبته في البدء-الإستجابة الجنائية القضائية على الإعتداء الجنسي على الأطفال، عندما تم التعريف عن الإعتداء الجنسي على الأطفال كقضية ثقافية وطنية تثير القلق-حددت معظم البلدان ومع مرور الوقت أن "المنظور والنهج العلاجي" مهم جدا "الصحة ورفاه الأطفال المتضررين وأسره لاحقا"
- يتجادل ويتناقش أنصار هذا النهج الأقل عقابية بشأن التمييز بين الإعتداء الجنسي على الأطفال داخل الأسرة والإعتداء الجنسي على الأطفال خارجها. يعمل أيضا "الأشخاص-الذين يُفضّلون وجهة النظر العلاجية-على دراسة وفهم أصول السلوك الجنسي المسيئ والمؤذي عند البالغين والسلوك الجنسي الضار والمؤذي عند الشباب.
- هناك أدلة متطورة تُشير إلى إمكانية معالجة وإدارة العديد من أشكال الإعتداء الجنسي على الأطفال داخل الأسرة، على الأقل جزئيا، من خلال مراكز خدمات حماية الطفل. وهذا قد يضمن حماية وعلاج الطفل، وتأمين الخدمات الأخرى ذات الصلة للطفل والأسرة، وذلك لإختبار ما إذا كان بإمكان العائلة توفير بيئة آمنة للطفل، وللتحديد، عند الضرورة، ما إذا كان الطفل بحاجة إلى مأوى أو منزل بديل على المدى الطويل.

الوقاية والعلاج

- أصبحت الدراسات المنشورة عن معالجة حالات سوء معاملة الأطفال وإهمالهم، أكثر صرامة ودقة وأكثر إنتشارا في العقد الماضي. تضمنت البحوث دراسات تُقدم نتائج إيجابية عن طرق علاج الأطفال الذين يعانون من سوء المعاملة الجسدية والإعتداء الجنسي، و/أو الإهمال. أنواع عديدة من الممارسة القائمة على الأدلة متوفرة الآن، بما في ذلك العلاج السلوكي المعرفي المُركّز على الصدمة، العلاج التفاعل للأباء والأبناء، والعلاج السلوكي المعرفي المُركّز على الإعتداء. وتجدر الإشارة مع ذلك، أنه لم يتم تقييم هذه التدخلات ضمن مختلف المجموعات العرقية، والبيانات التي جُمعت من المتابعة الموسعة محدودة. الطرق العلاجية الشبيهة بهذه الطرق تُبشّر بعودٍ كبيرة - ولكننا قد نكون في موقفٍ يسمح لنا حتى الآن بالقول بكل ثقة أن هذه التدخلات هي الأفضل على الصعيد العالمي دون مزيد من البحث والتعديل الثقافي.
- هناك أقلية كبيرة من حالات الإعتداء الجنسي على الأطفال تشمل إتصال مُسيئ بين طفل وشخص راشد. هناك إكتشاف مهم من السنوات العشرين الماضية يُفيد أن الشباب الذين يرتكبون الإعتداء الجنسي على الأطفال يُشكّلون تهديدا للأطفال الآخرين، وأن هناك طرق علاج فعال، وأن طرق التدخل المبكر تُظهر احتمالا أكبر للنجاح (ويتكلف أقل). مع العلاج المناسب، تُظهر هذه الفئة من الأطفال الذين يعتدون على الأطفال جنسيا "معدلات" تكرار الجرم" أقل بكثير من تلك التي يُطرحها القُصار أو البالغين الذين لم

يخضعوا للعلاج.

- أفضل طريقة لحماية الأطفال هي منع المجرمين من إيذاء الأطفال من خلال إستهداف المخاطر، توفير التدخل الفعال، ومنع الإبتكاس.
- يجب أن تشمل عملية إرشاد الأطفال المُتضررين من الإعتداء الجنسي جميع الأشخاص القاطنين في نفس المنزل.

العمليات الأساسية في مختلف الثقافات والبلدان

- إن عملية جمع البيانات تُشكل عنصراً هاماً من عناصر ردة الفعل الإجتماعية عند حدوث الإعتداء الجنسي على الأطفال والإستغلال الجنسي للأطفال في أي مجتمع بغض النظر عن المكونات الثقافية لهذا المجتمع. هناك حاجة لتطوير نُظم جمع البيانات.
- بمجرد إعتراف المجتمع بوجود أو حدوث الإعتداء والإستغلال الجنسي على الأطفال، تنشأ الحاجة لتطوير طرق الإستجابة لهذه المشكلة - بما في ذلك نظم الحماية، السياسات والقوانين، المناهج المناسبة والتدريب، و عملية بناء القدرات لجميع المهنيين المعنيين.
- ومع الإعتراف بالالتزامات الوطنية تجاه الإتفاقية الدولية للأمم المتحدة لحقوق الطفل بشكلٍ عام، والمادة 19 على وجه الخصوص، تحتاج البرامج الوطنية بالتالي إلى أن تأخذ بالإعتبار عوامل مُعينة مثل:
 - التعريفات القانونية ومفاهيم الإعتداء والإستغلال الجنسي للأطفال؛
 - الأشكال المُحددة للإعتداء والإستغلال الجنسي للأطفال في بعض الثقافات، و
 - الإختلافات في "تنفيذ وتطبيق" القدرات في كل بلد ومنطقة.
- ويلاحظ أن مستوى التنمية في البلدان يتأثر بشكلٍ مباشرٍ بالالتزامها بتأمين حماية الطفل ورفاهه، بما في ذلك الأُفليات.
- يُمكن للمهنيين أن يلعبوا دوراً هاماً في الوقاية، التدريب، إعداد التقارير، إعادة التأهيل وجمع البيانات، وذلك لغرض بناء قدرات نظام حماية الطفل على المستوى الوطني.
- إن هذا أمرٌ مهمٌ لا سيما في البلدان حيث يوجد قضايا التمييز بين الجنسين، وحيث يتم تقييم المهنيين وإحترام في المجتمع.
- يحتاج الأطفال أيضاً إلى أن يكونوا جزءاً من هذه العملية بطريقةٍ فعالةٍ، وخاصةً بما يتعلق بتُظُم التعليم وتُظُم "تقديم التقارير" الصديقة للطفل.
- تجدر الإشارة إلى أن هناك أشكالاً أخرى من العنف على الأطفال يمكن أن تكون مرتبطةً أو تسبق الإعتداء والإستغلال الجنسي على الأطفال. لذلك، ينبغي أن تتم إدارة حالات الإعتداء الجنسي على الأطفال بإعتبارها جزء من نظام "واسع" لحماية الطفل، بدلاً من أن تكون فقط قضية أخرى مختلفة جوهرياً عن باقي أشكال الإساءة للأطفال.
- إن دعم أفضل الممارسات الأبوية في تربية الأطفال يمكن أن يُوفّر للطفل الرعاية الآمنة في وقت مُبكر من الحياة، ويُوفّر الكشف الصحيح في الوقت المناسب للفئات المعرضة للخطر (من بين الأطفال والآباء). تُعتبر الزيارات المنزلية واحدة من الإستراتيجيات التي تمت دراستها وبحثها في الغالب في البلدان الغنية - إنما تُعد هذه الإستراتيجية بطرُق تدخل أكثر فعاليةً على المستوى العالمي.

المبادئ والممارسات في الوقاية من الإعتداء الجنسي على الأطفال

- يتشارك الآباء، المدارس، المجتمعات المحلية، الحكومة، والمجتمع الأوسع مسؤولية الوقاية من الإعتداء الجنسي على الأطفال.

- سعيًا لمنع العنف الجنسي ضد الأطفال، من المهم أن نُدرِك أن بعض عوامل الخطر - مثل الفقر وإنعدام فرص الحصول على التعليم - يجب أن تُعالج على مستوى السياسات والممارسات.
- يجب أن تُؤخَذ بعين الإعتبار أيضا- حالات تشمل عدة ضحايا تتشارك نتائج الإساءة نفسها والحالات التي يحدث ضمنها أشكال أخرى من سوء المعاملة- في عملية صياغة إستراتيجيات الوقاية.
- على عمليات الإستجابة لحالات النزاع وما بعد النزاع والكوارث الطبيعية، النظر في واقع تزايد إنتشار العنف الجنسي والإستغلال في كثيرٍ من الأحيان خلال هذه الأوضاع وبالتالي الإستجابة على النحو المُناسب.
- تتطلب عملية معالجة الإستغلال الجنسي للأطفال بما في ذلك "السياحة الجنسية" إشراك جميع الجهات الحكومية، ولا يُمكن أن تكون الوقاية منه مسؤولية مراكز خدمات حماية الطفل وحدها.
- يجب بذل المزيد من الجهود والتركيز على الوقاية الأولية - الوقاية من حدوث العنف أصلا" - أكثر منه على الوقاية الثانوية أو الثالثة.
- هناك أيضا" حاجة لتعزيز شبكة تقديم الخدمات (على سبيل المثال، قطاع الرعاية الصحية بحاجة إلى التدريب بهدف التمكن من تحديد وتقديم الرعاية للحالات).
- ينبغي أن تكون الوقاية الثانوية والثالثة قائمتين على الأدلة، وبمقدورهما تحديد الطرق التي يمكن أن تُصبح عبرها الضحية ضحية من جديد وتحديد كيف يمكن للضحايا، بدورهم، أن يقوموا بإيذاء الآخرين.
- هناك حاجة للبحوث القائمة على الأدلة والمتعلقة بالمخاطر وعوامل الحماية المرتبطة بمرتكبي الجرائم والضحايا على حدٍ سواء بهدف وضع إستراتيجيات وقائية فعالة.
- تحتاج إستراتيجيات الوقاية إلى تقييمٍ دقيقٍ على جميع المستويات وإلى الأخذ في الإعتبار العوامل الإجتماعية المتنوعة التي تُؤثر في محيط الأطفال المعرضين للخطر .
- قد تتطلب الوقاية الأولية من العنف الجنسي، التكيّف مع مظاهر مختلفة من العنف الجنسي، مجموعات مختلفة من الأفراد المعرضين لمخاطر عالية ومجموعات مختلفة من الأطفال والعائلات "الضعفاء"- المُعرضين للإيذاء.
- ينبغي أن تشمل إستراتيجيات الوقاية مجموعة من المعلومات المتوفرة (على سبيل المثال، الحقوق الإنسانية للأطفال)، بناء المهارات (على سبيل المثال، ماذا تفعل، مع من تتكلم، إلى من تلجأ...) وتوفير الموارد (على سبيل المثال، الخطوط الساخنة).

المبادئ والممارسات لإتباع نهج شامل للتعاطي مع حالات الأطفال المتضررين من الإعتداء الجنسي

- إن تدريب المهنيين الذين سيقومون بأول إتصال وتدخل مع الطفل، بهدف أن يصبحوا كفوئين للقيام بهذه المهمة، هو أمرا" مهما".

- يجب أن يكون هذا التدريب المهني مُحدّداً بالنسبة للتخصّص والمهنة (بمعنى أن يكون مناسباً) للحصول على المعلومات ذات الصلة بهذه المهنة- كالتربّط والشرطة/العدالة والعمل الإجتماعي) ومتكاملاً) ومتنوع التخصصات بالنسبة النهج.
 - يجب أن يكون محرك هذه النظم المتكاملة والمتعددة التخصصات موجوداً على جميع المستويات - من الكادر الطبي/ الذي يعمل مباشرة" على الأرض، إلى كبار صانعي القرار في مختلف المنظمات المسؤولة عن توفير الخدمات للأطفال وأسرههم.
 - تتم التوصية بإعتماد البروتوكولات المكتوبة والمُلزِمة والمُوقَّعة من رؤساء الوكالات مع بعض المرونة للتكيف مع الظروف المحلية.
 - يجب على البروتوكولات المُوقَّعة والمُلزِمة أن تذكر أن الطفل لديه الحق في أن يُسْتَمَعَ إليه، حتى في حال كانت تمنياته تتعارض مع رغبات الوالدين حيث هناك نزاع أو حتى عندما لا يكون هناك نزاع.
 - ينبغي ضمان تنفيذ وتطبيق البروتوكولات من خلال التدريب المتعدد التخصصات (بما في ذلك النظام القانوني) وعملية الإشراف (بما في ذلك القضاة وغيرهم من المهنيين).
 - عند جمع الأدلة، من المهم الإعتدال على إفادة الطفل دون إستبعاد الأدلة الأخرى؛ ينبغي أن يركز التحقيق على حماية الأطفال وليس فقط على متطلبات الإجراءات الجنائية العقابية.
 - ينبغي تقييم إدعاءات الطفل من خلال المقابلات الجنائية المناسبة، حيث يتم تخفيض عدد المقابلات من قِبَل العديد من الأخصائيين إلى الحد الأدنى المناسب. ينبغي إجراء مقابلات مع الأطفال وليس إستجوابهم.
 - ينبغي دعم الإستراتيجيات التي تسمح بتمكين الأطفال ضحايا سوء المعاملة الجنسية ضمن إطار نُظْم الرعاية الخاصة بهم (بما في ذلك النُظْم القضائية).
 - هناك حاجة لإنشاء محاكم جنائية متخصصة في الجرائم المُرتكبة ضد الأطفال الضحايا ومحكمة متكاملة متخصصة بقضايا الأسرة (الجنائية والأسرية والمدنية).
 - التكامل هو عملية بحد ذاته وليس فقط هدفاً. إن مراقبة وحماية حقوق الطفل وإتباع نهج مُتكامل وشامل، من شأنهما أن يُخفِّفاً من الصدمة والألم اللذين يُعاني منهما الطفل.
 - هناك حاجة لتطوير برامج مختلفة للمُعْتَدِينَ الصغار والكبار، للأشخاص الذين يقومون بالإعتداء لأول مرة وللمُعْتَدِينَ المُزْمِنِينَ.
- قضايا التعليم والتدريب - المهنيين والمدارس والمجتمعات المحلية**
- لجميع الأطفال ضحايا الإعتداء والإستغلال الجنسي وأسرههم الحق في التواصل مع مقدمي خدمات الرعاية ذوي المهارات والمعرفة المتقدمة بغض النظر عن إختصاصهم.
 - بما أن الإعتداء الجنسي على الأطفال والإستغلال الجنسي يُعْتَبَران من المجالات المتطورة بإستمرار، فيستحق الأطفال بالتالي أن يهتم بهم أخصائيين ممارسين من الذين يُقرون بأهمية التعليم المتواصل المُستدام.

- تُعتبر الجمعية الدولية للوقاية من الإساءة للأطفال وإهمالهم مورداً لتوفير ونشر المعرفة "الفنية- التقنية" وأفضل الممارسات. يتم نشر المعرفة من خلال إستراتيجيات مختلفة، منها:
 - المؤتمرات الإقليمية والوطنية والدولية؛
 - إنشاء وتطوير مكتبة للموارد والمراجع؛
 - القيام بالتدريبات المُحددة الأساسية والمُخصصة بهدف تلبية الإحتياجات التي تتناسب مع المرحلة التنموية لبرنامج مُعين، إستشارة أوتشبيك.

- المجتمع العالمي لا يزال يتدرب للتعرف على التعريف، الوقاية، التقييم، ومعالجة الإعتداء الجنسي على الأطفال.
- بما أن التحليل والفهم المُركّز على الأدلة للمبادئ الأساسية والمبادئ التوجيهية والمعايير يتطور في العلوم القانونية والطبية والإجتماعية، فتظهر بالتالي حاجة لنشر هذه المعلومات في جميع أنحاء العالم من خلال مبادرات التعليم والتدريب والسياسات.
- إذا أردنا أن نُقلل إلى حدٍ كبيرٍ من ظاهرة إنتشار الإعتداء الجنسي على الأطفال وإستغلالهم جنسياً في العديد من مظاهرها، يجب بذل الجهود المُصممة من قِبَل الأفراد والنُظُم المعنيين ولهم، في أي بلدٍ أو دولةٍ أو مجتمعٍ محلي.
- إن أي تدريب مُماثل وأية جهود تعليمية مُماثلة، ينبغي أن يكونوا مُتوفرين كي يتم إدراجهم وإعتمادهم في المُبادرات المُركزة وذات الصلة من الناحية الثقافية.

مجالات العناية الطبية

أفضل الممارسات في مجال الرعاية الطبية لمعالجة الإعتداء الجنسي على الأطفال

- عُرف الكثير حول أفضل الممارسات المُستخدمة في إثبات مزاعم الإعتداء الجنسي على الأطفال، كتابة وتحديد التشخيص الطبي والخدمات العلاجية، وتلبية إحتياجات الصحة النفسية للأطفال الضحايا.
- بعد الذي قيل، لا يزال التحدي قائماً بالنسبة لتكييف وتبني هذه المعرفة الأساسية بطريقةٍ عمليةٍ وفعالةٍ ضمن بلدٍ مُعينٍ، وبالنسبة للموارد المُتاحة والأولوية التي مُنحت لهذه المسألة.

إدماج مهنيي الرعاية الصحية

- للمهنيين الصحيين الفرصة والمسؤولية على حدٍ سواء لإجراء تقييم موضوعي لحالات الأطفال الذين يزعمون أنهم تعرضوا لإعتداءٍ جنسيٍ أو إستغلالٍ جنسيٍ.
- إن التشخيص الطبي للإعتداء الجنسي على الأطفال لا يعتمد فقط على الأدلة المادية في المنطقة التناسلية، وقد يكون لتفاصيل الحادثة التي يرويها الطفل لمُقدِّم الرعاية الصحية خصائصٌ تسمح بتكوين التشخيص الطبي. يُمكن للتشخيص الطبي أن يكون خطوة مهمة لتلبية الإحتياجات الصحية وتأمين الرعاية الإجتماعية للأطفال الضحايا.
- غياب التشخيص الطبي، تُصبح القدرة على التدخل، الحماية، وبالتالي توفير الخدمات الطبية والصحية- النفسية اللازمة لمُعالجة

آثار الإيذاء، مُهَدَّدة ومُتَضَرِّرة.

• على الرغم من أن العنصر الطبي هو جزء مهم من عملية التشخيص، فإن الأفكار الجماعية والتعاونية ضمن العديد من التخصصات هي التي سوف تُؤدِّي إلى فهم وإستيعاب أكمل لتجربة الطفل والخطوات المطلوبة المقبلة.

• يوضع الأطفال المشتبه بتعرضهم لسوء المعاملة الجنسية في عهدة مهنيين صحيين مسؤولين عن إجراء تقييم موضوعي للمخاوف عندما تظهر وذلك لصياغة "تشخيص طبي" متوازن ويمكن الدفاع عنه. إن عدم وجود نتائج طبية حسية، أو إقرافات من قبل الطفل في سياق المقابلة الطبية والفحص الطبي لا توقف عملية حماية الطفل أو تمنع تدخل المتخصصين من البت في قضية تعرض الطفل لسوء المعاملة - ذلك لإحتمال وجود دليل خارج نطاق الفحوصات الطبية (على سبيل المثال، صور أو أشرطة فيديو).

• ينبغي على الأنظمة أن تقر بأن 90% من حالات الأطفال ضحايا سوء المعاملة الجنسية لا يتم التعرف عليها من خلال الفحص الجسدي وحده. على الرغم من أن الفحص الجسدي قد لا يكون تشخيصي، عندما يتم الأخذ بعين الإعتبار كل من التاريخ الطبي والفحص الطبي معاً، يمكن إجراء التشخيص الطبي لحالات سوء المعاملة الجنسية.

• العناصر الرئيسية:

○ يمكن إعتبار التشخيص الطبي لحالة سوء معاملة جنسية أو إستغلال جنسي مشتبه بها (به) حاسم في عملية الإثبات.

○ ينبغي أن يكون التشخيص الطبي متوازن، موضوعي ويمكن الدفاع عنه.

الحاجة إلى مهنيين متخصصين في مجال الرعاية الصحية لتوفير التشخيص والعلاج

• للطفل المشتبه بأن يكون قد تعرض لسوء المعاملة الجنسية، بغض النظر عن الشكل الذي تتخذه المخاوف، يحق لجميع الأطفال بالحصول على إمكانية التواصل مع اخصائيين متمرسين في مجال الرعاية الصحية الذين باستطاعتهم معالجة الآثار الصحية الضارة لسوء المعاملة الجنسية والإستغلال الجنسي سواء كان هنالك اصابات خارج الأعضاء التناسلية أو داخلها، حالة حمل عند المراهقين، أو الإصابة بأمراض منقولة جنسياً.

• في نفس قدر الأهمية، تأتي ضرورة معالجة المخاوف التي يمكن اعتبارها اسئلة تتمحور حول صور جسدية متغيرة /سلامة الجسد، هذه الأسئلة ترتبط عادة بضحايا الإعتداء الجنسي.

• الحاجة بأن يدرك الأطفال الضحايا أن أجسادهم "طبيعية" على الرغم من أن ما مروا به هو أمر بالغ الأهمية ودقيق على وضعهم النفسي على المدى الطويل. يمكن للتقييم الطبي ان يكون الخطوة الاولى للتدخل العلاجي، من خلال التأكيد

الذي يطرحه مقدم الرعاية الصحية عن صورة الجسم، خطر الحمل، والأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي، أو أي مخاوف أخرى.

• العناصر الأساسية:

- إن تشخيص ومعالجة الإصابات الجسدية والأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي عقب الإعتداء الجنسي على الأطفال يعتبران من العناصر الأساسية للرعاية الصحية لسوء المعاملة الجنسية عند الأطفال وضحايا الاستغلال الجنسي.
- يعتبر تشخيص "الوضع الطبيعي" أو سلامة الجسد أمر بالغ الأهمية وله تأثير على صحة الأطفال الضحايا العقلية على المدى الطويل.

مقاربة مقدمي الخدمات الصحية:

• يمكن للأخصائيين الصحيين تطبيق مقاربتهم الحقيقية وتجربتهم في تشخيصاً هيئة مرضية من خلال تشخيص حالة سوء معاملة جنسية على الأطفال أو أي إستغلال جنسي عندما يدركون التفسير السريري للإيذاء الجنسي عند الفتيات والفتيان من مختلف الأعمار.

• كما هو الحال مع أي شكل من أشكال الإيذاء، هنالك مجموعة متنوعة من الخبرات من الاتصال الجسدي الذي يتراوح من التدخل الجسدي الأقل تأثيراً إلى التدخل الجسدي الأكثر ألماً. من خلال الإدراك أن للإيذاء الجنسي عواقب صحية، جسدية وعاطفية على حد سواء على مدى الحياة، يمكن لمقدمي الرعاية الصحية تكييف نهجهم السريري لتحسين كفاءتهم في تقديم الخدمات المناسبة. وقد يستلزم هذا الحكم إدماج الطفل في الخدمات في وقت لاحق من ذلك بكثير (حتى في سن الرشد)، و قد تشمل هذه الخدمات تخصصات وخدمات طبية خارج النطاق الطبي.

• إن إحدى أهم المهارات التي يجب أن يتمتع بها المتخصصين في مجال الرعاية الصحية هي قدرة الحصول على تاريخ كامل (بما في ذلك الحقائق الطبية والنفسية) من الأطفال الضحايا المشتبه بهم بطريقة مناسبة سليمة شرعياً وتممياً غير حكمية، مسهلة ومراعية لمشاعرهم. عندما يطلب من الأطفال الإفادة عن تجاربهم بطريقة تسمح لهم برواية قصصهم، سيتوفر بذلك فرصة للحصول على أفضل نظرة ثاقبة عن خبراتهم. ويأتي بنفس قدر الأهمية توثيق شامل للأسئلة التي يطرحها المؤرخ واستجابة الطفل.

• سيعاني بعض الأطفال من إصابات جسدية والتهابات منقولة جنسياً، هذا الأمر يدفع بمقدمي الرعاية الصحية إلى القيام بتشخيص كل من الإصابات الحادة والإصابات التي تلتئم جراء الاتصال الجنسي ومعالجتها بالطريقة المناسبة ومتابعة الرعاية. يعتبر التشخيص الطبي نتيجة النجاح في ادماج التاريخ الطبي، نتائج الفحص الجسدي والنتائج المخبرية.

• إن القدرة على تقييم الأطفال الضحايا يتطلب باقة محددة جداً من المعارف والمهارات التي ليست سهلة بالنسبة للأخصائيين في الرعاية الصحية وهناك عدد قليل منهم بإمكانه تأمين هذه القدرات دون تدريب مهني محدد.

•العناصر الأساسية:

- إن التاريخ الطبي هو العنصر الأكثر أهمية لتشخيص حالات سوء المعاملة الجنسية عند الأطفال واستغلالهم جنسيا.
- إن الحصول على التاريخ الطبي وتوثيقه يعد من أكثر المهارات أهمية ودقة.

"الرعاية الصحية" أو دور "الطب الشرعي / جمع الأدلة"؟

- لدى مقدمي الرعاية الصحية الخبرة والأسس الجيدة لتوفير التشخيص والعلاج. إذا تمت صياغة الرأي الطبي بشكل جيد ويمكن الدفاع عنه يصبح له قيمة طبية كبيرة في الطب الشرعي. يمكن الاطلاع على الأدلة في تاريخ الطفل الطبي، نتائج الفحص الجسدي و / أو الإختبار الجنائي. فمن خلال جمع البيانات التعاونية وآراء جميع التخصصات سيتوفر في نهاية المطاف إدراك أوسع للأمور والسماح للمسؤولين عن حماية الطفل والموظفين المسؤولين عن تطبيق القانون بتطبيق سلوكيات اختصاصهم المحددة. يخدم مقدمي الرعاية الصحية الأطفال الضحايا أفضل خدمة عندما يتولون مسؤولية تلبية احتياجات الرعاية الصحية للطفل وليس فقط كوكلاء يمثلون مراكز خدمات حماية الأطفال أو سلطات تطبيق القانون.

•العناصر الأساسية:

- عندما يلبي المتخصصين في الرعاية الصحية الاحتياجات الصحية للأطفال الضحايا، فإنهم في الوقت نفسه يستجيبون للاحتياجات الجنائية المهمة بالنسبة لخدمات حماية الأطفال وسلطات تطبيق القانون لإثبات الادعاءات بما يتناسب مع معايير سلوكيات اختصاصاتهم المحددة.
- إن العمل ضمن فريق متعدد التخصصات مع إحترام حدود سلوك كل إختصاص هو أمر بالغ الأهمية لتثبيت الأدلة.

تطوير قدرات الرعاية الصحية لتلبية احتياجات التشخيص الطبي

- قد جرت العادة على أن استجابة مراكز خدمات حماية الأطفال (أو مراكز خدمات رعاية الأطفال) في كثير من المجتمعات تركز على قضايا حماية الأطفال بدلا من تلبية الاحتياجات الصحية للأطفال الضحايا. إن التركيز المجتمعي على المحاكمة لا يشمل بالضرورة احتياجات الضحايا، ما لم يكن هنالك سياسات محددة، ممارسات، وقوانين تتطلب مساعدة الضحايا. ونتيجة لذلك، هنالك تفاوت في الحصول على الخبرة الطبية المتخصصة (بما في ذلك الصحة العقلية).
- من خلال التجارب المشتركة مع المجتمع الطبي، تمكن كل من مراكز خدمات حماية الأطفال والأخصائيين في تطبيق القانون إدراك الأهمية الحاسمة لدور الرعاية الصحية. ينبغي على هؤلاء الغير متخصصين في الرعاية الصحية التعرف على المتخصصين في الرعاية الصحية في مجتمعهم لتوفير الرعاية اللازمة.

- إذا لم تكن الموارد الطبية متوفرة فوراً، فإن مراكز الخدمات الوقائية وسلطات تطبيق القانون ستجد أنها بحاجة إلى القيام بتخطيط استراتيجي حول كيفية تأمين ودعم الموارد الطبية. في معظم المجتمعات، يمكن تحديد الطبيب و / أو الممرضة الذي (التي) أظهر (اظهرت) اهتماماً خاصاً وروحاً قيادية في سبيل تلبية احتياجات الأطفال ضحايا سوء المعاملة الجنسية وينبغي دعوته (ها) للمشاركة في مناقشة حول إختيار أفضل طريقة لدمج الأطفال الضحايا في نظام الرعاية الصحية.
- في معظم المجتمعات، يفوق الطلب على الخدمات الطبية من القدرة على تلبية الحاجة. لذلك من خلال الحوار يمكن خلق فرصة لإعطاء الأولوية للأطفال الأكثر حاجة لتلقي الخدمات. يمكن وضع بروتوكول لنوع الحالات التي ستتلقى الرعاية وآخر لتوقيت أي إستجابة طبية.

• العناصر الأساسية:

- يجب على مراكز خدمات حماية الأطفال/ سلطات تطبيق القانون التعرف على المتخصصين في الرعاية الصحية في مجتمعهم لتوفير الخدمات الطبية اللازمة.
- لدى المتخصصين في الرعاية الصحية واجب متبادل للدفاع عن والمساعدة في التعرف على مقدمي الخدمات الصحية الملتزمين وتدريبهم.
- يجب تنفيذ خطة استراتيجية لإنشاء مراكز خدمات طبية في حال عدم وجودها.
- ينبغي تنفيذ سياسات وبروتوكولات لتأمين الخدمات الطبية، تطويرها وتنفيذها.

تقاسم المسؤولية واتخاذ قرارات مشتركة

- يقع على عاتق كل إختصاص مسؤولية التنفيذ وفقاً لأعلى مستوى من الكفاءة المهنية، مع الاعتراف بالقيود المفروضة على إختصاصهم وتقديم آراء موضوعية يمكن الدفاع عنها.
- يتمتع كل إختصاص بالحق في معرفة المهارات الخاصة ومسؤوليات كل شريك مساهم في التدخل عندما يشبه بحالة سوء معاملة جنسية عند الأطفال، وإخضاعه للمساءلة والمحاسبة.
- لذلك، فإن التعليم المهني الذي يركز على حد سواء على مجالات محددة ومتعددة التخصصات ينبغي أن يكون جزءاً لا يتجزأ من ثقافة تطوير وتحسين الخبرة المهنية للتعامل مع حالات سوء المعاملة الجنسية عند الأطفال واستغلالهم جنسياً.
- تدرك جميع النظم الفعالة للرعاية الصحية أن توفير الرعاية للأطفال ضحايا سوء المعاملة الجنسية يمكن أن يلحق الأذى النفسي بطريقة غير مباشرة، وبالتالي مسبباً صدمة عاطفية عند مقدمي الرعاية، وأنه يجب بذل جهود خاصة للاعتناء بمقدمي الرعاية.

• العناصر الأساسية:

- يقع على عاتق كل إختصاص مسؤولية التنفيذ وفقاً لأعلى مستوى من الخبرة والكفاءة المهنية.
- إن التنمية المهنية هي عملية مستمرة وبحاجة إلى دعم جماعي ومشارك لخدمة المصالح الفضلى للأطفال والمجتمع.
- إن الصدمة النفسية الغير مباشرة تعتبر واحدة من مخاطر العمل ويجب أن تحدد وتعالج للحفاظ على دفع صحي في العمل.

الاستنتاجات:

- بإمكان الأخصائي في الرعاية الصحية إدراك تجربة طفل مشتبه بأن يكون ضحية سوء معاملة جنسية بطريقة فريدة ودقيقة.
- قد يشكل رأي مقدم الرعاية الصحية جزءاً مهماً في عملية إدراك ما إذا كان الاعتداء قد حصل وتلبية احتياجات الرعاية الصحية للطفل في نفس الوقت.
- ينبغي دمج الخدمات الطبية في أي نظام ناجح للرعاية حول كيفية تقديم الرعاية.
- إن قدرة نظام حماية الطفل في تلبية احتياجات الأطفال الطبية وتأمين الرعاية الصحية العقلية لهم تعد بأكثر عائد على الاستثمار، وينمو جسدي وعاطفي أمثل على مدى حياة الطفل.
- يشدد هذا المستند ببساطة على أهمية تلبية احتياجات الرعاية الصحية عند الأطفال المشتبه بأن يكونوا ضحايا أي إستغلال جنسي .
- عندما يدرك كل من نظام حماية الطفل ونظام تطبيق القانون الدور المهم للصحة، حينها تخلق فرصة لتطوير نظم رعاية تشمل هذا المورد الذي لا يقدر بثمن بشكل جدي.

المجالات القانونية

- هنالك العديد من المجموعات التي يمكن أن تعتبر ذات صلة مهمة بعملية تطوير النهج الأمثل قانونياً لحالات سوء المعاملة الجنسية عند الأطفال. تشمل هذه الجماعات والأفراد ما يلي:

- قضاة
 - محامون، بمن فيهم مستشاري الأطفال
 - الشرطة
 - الموظفون المسؤولون عن تطبيق القانون
 - الأخصائيون في الطب الشرعي والصحة النفسية.
 - الأخصائيون في العمل الإجتماعي.
- رغم أن هؤلاء الأفراد هم الأكثر عرضة للإتغماس في العمل اليومي للنظام القانوني، فإن المشرعين، واضعي السياسات، العديد من الجماعات ذات المصالح المختلفة وعامة الناس ستؤثر بالضرورة على القوانين التي سنت وإلى أي مدى يتم الإمتثال بها.

نظم قانونية مختلفة وأنواع مختلفة من القوانين داخل كل نوع من النظام القانوني

- تعمل معظم الدول في العالم ضمن إطار النظم القانونية المحلية والثقافات القانونية التي يمكن أن تكون مختلفة تماماً عن بعضها

البعض.

• حتى عندما تصدق دولة على معاهدة أو تلتزم بأي شكل آخر من أشكال الاتفاق المتوافق مع المعايير الدولية المختلفة، إن الالتزام بالقانون الدولي يقيد بعدد من العوامل نذكر منها التحفظات على المعاهدات التي يتم التصديق عليها عامةً ولكن لم يصدق عليها فيما يتعلق بأجزاء محددة من الاتفاقية الدولية أو أي شكل آخر للقانون الدولي.

• مع الأخذ بعين الاعتبار جميع هذه العوامل، يتضمن القسم القانوني أمثلة لممارسات كل من القانون الجنائي وغير الجنائي في مختلف البلدان بحيث يمكن اعتماد الممارسات التي تظهر مناسبة وبالتالي استخدامها من قبل أي دولة تحاول تحسين معالجتها لحالات سوء المعاملة الجنسية عند الأطفال.

• يمكن أن نذكر اثنتان من الثقافات الكبرى للقانون موجودة في العالم ويطلق عليها "قانون عام" و "مجموعة قوانين"، تضم الفئة الأخيرة القانون النابليوني، الشريعة الإسلامية والقانون الروماني-الجرماني. بالإضافة إلى هذه الأمثلة من الثقافة القانونية، هنالك العديد من الأنواع الممكنة لل "القانون المحلي".

• إذا أردنا مقارنة هذه التقاليد، بإستثناء المصطلحات الكبرى، نجد أنها محفوفة بالصعوبات لأن كل تقليد يمكن أن يكون له إستثناءات كثيرة بالنسبة للتقليد العام. يتم فصل القانون العام وذلك لتركيزه على الدور المستقل للقضاة، الذين يمكن أن يتصرفوا حتى في حالة عدم وجود توجيهات قانونية واضحة وخلق "سابقة" يمكن أن تصبح بذاتها القانون لقضاة آخرين يتبعون لاحقاً وذلك إن لم يكن القرار قد تم تجاوزه من قبل السلطة التشريعية، أي سلطة سياسية أخرى، أو من خلال الطعن أمام المحكمة العليا.

• في حين أن إلزام القضاة بالتقيد بالأحكام القضائية المسبقة هو المعيار في البلدان التي تتشارك القوانين نفسها، فهناك بلدان أخرى تشدد على أن تكون القوانين الحاكمة، الدستور أو النظم الأساسية للدولة لها سيادتها التامة وينبغي متابعة كل حالة من قبل القاضي فقط بما ينصه القانون الحاكم. إن قرار القضاة في حالات أخرى ضمن إطار نظام القانون نفسه لا يلزم بالضرورة إحالة الحالة إلى المحكمة في وقت لاحق. من ناحية أخرى، قد تكون أعمال الباحثين والقضاة السابقين مؤثرة حتى لو لم تكن ملزمة، كما تبين في مثال القانون الإسلامي أو الشريعة.

• بغض النظر عن نوع الثقافة القانونية التي تمت دراستها، من المحتمل نظرياً على الأقل أن "تستعين" ثقافة قانونية معينة بإحدى جوانب "القانون الخارجي" وتطبق ذلك على نظام آخر. هذا يمكن أن يحدث حتى عندما لا توجد معاهدة دولية تم تصديقها تقتضي تغييراً في القانون المحلي.

• لدى جميع الثقافات القانونية شكل من أشكال القانون الجنائي، ويشار أحياناً إلى التطور الحديث لمختلف أشكال القانون الغير جنائي بالقانون "المدني".

• نذكر نوعاً مهماً من القوانين طور حديثاً وعلى أكمل وجه في القرنين الماضيين هو قانون الصحة العامة. تم وضع هذا القانون من خلال التركيز بشكل خاص على حالة السكان، الأفراد ومواقع محددة، إما أن تكون صحية، غير صحية، أو في منطقة الخطر. بدلاً من "توجيه التهم" أو حتى "إدانة" أي حالة، شخص أو مكان، تسمح هيئة الصحة العامة للحكومة، في ظل ظروف علمية مقرر قانونياً،

ب"تنظيف" الشخص، المكان أو السكان لمنع انتشار المرض أو السموم. إن قانون الصحة العامة يتشارك في بعض النواحي مع قانون الصحة العقلية، قانون الإدمان على المواد الكيميائية وقانون حماية الطفل المدني. هذه الأنواع من القوانين هي "تحسينية" بشكل واضح بدلاً من أن تكون "عقابية" في غايتها الأساسية.

المبادئ والممارسات في المجال القانوني

• يلعب القانون دوراً رئيسياً في الوقاية من والإستجابة لحالات الإعتداء الجنسي على الأطفال (CSA) في التحقيق والملاحقة القضائية. ليكون القانون فعالاً، يجب أن يتم التنسيق على مستويات متعددة بين القانون والطب، والصحة العقلية، والرعاية الاجتماعية والتعليم، وغيرها من النظم، بغض النظر عن نوع النظام القانوني الحاكم.

• لقد وجدت معظم البلدان أنه هنالك حاجة للتشريعات لتوفير الإطار القانوني والأساس القوي اللازم لتأمين استجابة قانونية فعالة لضحايا الإعتداء الجنسي على الأطفال. بغض النظر عن نظام القانون المتبع، من الممكن تحليل وتطوير الاستجابة القانونية اللازمة لحماية الأطفال من الأذى الذي لم تتم معالجته بطريقة جيدة على مر السنين.

• بغض النظر عن نوع النظام القانوني المتبع، إن البلدان التي تتجاهل المشكلة تضع أطفالها ومستقبلها في خطر، إذا لم تتم معالجة قضية سوء معاملة الأطفال وإهمالهم بطريقة واقعية وفعالية.

• تؤمن اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل (CRC)، الملحق بالبروتوكول الاختياري حول حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال، إستغلال الأطفال في الدعارة والتصوير الإباحي للأطفال (بروتوكول اختياري)، انطلاقة منطقية لوضع إطار قانوني إلزامي. وقد اختارت بلدان مختلفة تماماً من حيث التقاليد التاريخية، الإثنية، الدينية، الجغرافية والسياسية تأييد هذه الاتفاقات. بمجرد قيامها بذلك، تكون قد صدقت على مبدأ أن "المصالح الفضلى للطفل يجب أن تكون الاعتبار الأول" في جميع الإجراءات التي تتعلق بالأطفال (المادة 3 (1)).

• تؤكد إتفاقية حقوق الطفل على أهمية القوانين الشاملة، الإجراءات الإدارية والتدابير الاجتماعية والتعليمية الملائمة لحماية الطفل من جميع أشكال الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي داخل الأسرة وخارجها.

• إدراكاً لأهمية الأسرة، تؤكد (CRC) أنه لا يجوز إبعاد طفل أو طفلة عن والديه (ها) عكس إرادة الأهل، إلا لحماية الطفل من سوء المعاملة، والمباشرة بالإجراءات القضائية العادلة وفقاً (للمادة 9 (1)). تعزز اتفاقية حقوق الطفل أهمية وجود مراكز الخدمات لمساعدة الأطفال ضحايا الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي بالتعافي وعيش حياة منتجة وسعيدة (المادة 39). مع العلم أن هذه المعايير الطموحة تسبب على مستوى الدولة مشكلة تحقيق التوازن بين أمانة الأسرة و سلامة الطفل.

• يعزز البروتوكول الاختياري تشديد (CRC) على حماية الأطفال من الاستغلال الجنسي عن طريق مطالبتها الأطراف الحكومية المعنية ب "حظر بيع الأطفال، إستغلال الأطفال في الدعارة والتصوير الإباحي للأطفال" (المادة 1). يتضمن البروتوكول الاختياري

تدابير قيمة لحماية حقوق الأطفال ضحايا الاستغلال الجنسي (المادة ٨). يتناول هذا البروتوكول نوع من أنواع الاعتداء الجنسي على الأطفال التي لا ينبغي أن يؤثر على الأسرة إلا إذا كانت الأسرة نفسها هي المستفيدة من استخدام الطفل كسلعة.

• من الصعب أن نتصور بأنه يمكن لمعظم البالغين تأييد في أي وقت من الأوقات الاعتداء الجنسي على الأطفال. ومع ذلك، فإن تحديد ما هي الأفعال المسيئة جنسياً واتخاذ القرار بشأن ما يجب أن يعاقب عليه القانون يختلف من مجتمع لآخر وداخل المجتمعات.

• هنالك أفراد وجماعات تبرر الاتصال الجنسي بين البالغين والأطفال، وتصف هذه الأفعال كشيء أسوأ فهمه أو كسلعة إيجابية. وصلت مع هؤلاء الأفراد إلى حد المشاركة في الأساليب الدعائية لأنشطتهم في محاولة لحث غيرهم من البالغين بالسماح باستمرار سوء المعاملة الجنسية عند الأطفال.

• يوجد أسلوب واحد لتحجيم الجهود الهادفة للوقاية من سوء المعاملة الجنسية عند الأطفال وهو تعريفها بطريقة مريكة. هنالك أيضاً طريقة أخرى لعرقلة حماية الطفل وهي تعريف هذه الأخيرة بطريقة محدودة كأنه يكاد لا توجد فعلياً أية حالة إتصال جنسي مع طفل يمكن إعتبارها حالة سوء معاملة جنسية عند الأطفال.

• بغض النظر عن الجهود المبذولة المتعمدة لتحجيم تنظيم سوء المعاملة الجنسية عند الأطفال، فإن التعاريف القانونية لسوء المعاملة الجنسية عند الأطفال تختلف إلى حد ما في جميع أنحاء العالم. ومع ذلك، هنالك مفهوم واحد أساسي وهو عالمي: إن الأطفال الذين هم دون سن معينة، عادة ما تعرف باسم "سن الرشد"، هم غير ناضجون كفاية للموافقة على أي نشاط جنسي من أي نوع، نذكر منها إستغلال الأطفال في الدعارة، وأي اتصال جنسي مع طفل دون السن القانونية يشكل حالة سوء معاملة.

• إن الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال، الذي يتضمن إنتاج أو توزيع المواد الإباحية بإقحام وإشراك أطفال ضمنها، هو الاعتداء الجنسي على الأطفال وتم تحديده على إنه جريمة في معظم البلدان.

• نظراً بأن حالات سوء المعاملة الجنسية لا تتشابه، لذلك ينبغي أن تعكس العواقب القانونية على الجناة شدة الاعتداء، استخدام القوة أو الترغيب، سوء استخدام السلطة على طفل من قبل شخص راشد (على سبيل المثال، عن طريق مدرس في المدرسة، مدرب، موظف مكتبي، موظف قانوني أو قضائي أو أي شخص آخر يتصرف تحت غطاء المسؤولية الرسمية عن الطفل). يجب أن يتم تصميم وصياغة القوانين بذكاء لضمان العدالة والحماية للضحايا، حماية المجتمع، معاقبة الجناة وإعادة تأهيلهم. هذا ينطبق بشكل خاص على مرتكبي الجرائم الأصغر سناً وإنه من المهم جداً ليس فقط تأمين المساءلة وإنما توفير المعالجة لمرتكبي الإعتداء الجنسي على الأطفال الأصغر سناً.

الجوانب القانونية لنظام حماية الطفل

- على كل دولة أن تضع ضمن القانون نظام شامل لحماية الطفل. إن التكوين الدقيق لنظام حماية الطفل في الدولة يعتمد على المعايير الثقافية والعملية والقانونية. يجب على أي نظام شامل وفعال توفير آليات لرصد وكشف الإعتداء الجنسي والإبلاغ عنه إلى السلطات المختصة بحيث يُمكن بذلك رصد حالات الإساءة الجنسية للطفل، وبصفة خاصة لضمان المساءلة بالنسبة لعملية التدخل بهدف تحسينها نيابة عن الطفل الضحية.
- لذلك، يجب أن يتم إنشاء آليات لحماية الأطفال المعرضين للخطر، لمنع الإتصال بين الجاني والطفل، لطرد الجاني من منزل الطفل وتوفير الرعاية البديلة (خارج المنزل) المناسبة للأطفال الذين لا يستطيعون العيش بأمان في المنزل. ينبغي أن ينص القانون على التعاون المتعدد التخصصات بين المهن المختلفة المعنية بمشاكل الإعتداء على الأطفال وإهمالهم. أخيراً، لا يُمكن لنظام حماية الطفل أن يعمل بشكلٍ فعالٍ من دون تمويلٍ كافٍ.

الأطفال الذين أُجريت معهم مقابلات والأطفال الشهود

- ليس هنالك دليل طبي أو مادي يُثبت الإساءة في معظم حالات الإعتداء الجنسي. غالباً ما يكون وصف الطفل للأحداث الدليل الأكثر إقناعاً عن سوء المعاملة. ولأن إفادات الأطفال مُمكن أن تكون أساسية وحيوية للتمكن من حمايتهم، يجب بالتالي الحرص على القيام بالمقابلات مع الأطفال بشكلٍ صحيحٍ وتوثيق هذه المقابلات بشكلٍ موضوعيٍ.
- عند بدء الإجراءات القانونية، قد يحتاج الأطفال للإدلاء بشهادتهم ضمن إطار النُظم القانونية، وهناك بعض الخطوات المطلوب إتخاذها وتنفيذها للحد من وطأة وضغط عملية الإدلاء بالشهادة، وفي نفس الوقت، حماية حقوق المتهم.
- في الكثير من البلدان، وتحديدًا في البلدان التي يُطبق القانون غير المشترك فيها، يُمكن إتخاذ الإجراءات الجنائية دون أن يصبح بالضرورة الطفل شاهداً. ويعتبر البعض هذه الحقيقة ميزة "حقوق الطفل" في البلدان التي تطبق القانون الغير مشترك، على سبيل المثال، البلدان التي تحكمها قانون نابليون التقليدي.
- وهناك أيضاً ثقافات قانونية لا يتم من خلالها الإستماع للأطفال في أي عمرٍ، حيث لا قيمة لصوت الأطفال وحيث لا يُسمح للطفل بتقديم الأدلة حتى لو كان مؤهلاً من الناحية النفسية للقيام بذلك. وبالتالي، يجب على النظام القانوني لأي بلدٍ ملتزمٍ بحماية الأطفال من الإعتداء الجنسي والإستغلال الجنسي، أن يكون مرناً بما فيه الكفاية بهدف حماية الطفل من خلال بعض المناهج المُحددة، على سبيل المثال من خلال توثيق عدم التمكن من حماية الطفل من قبل مقدم الرعاية أو من خلال تعيين مستشار قانوني لتمثيل الطفل.

- هناك العديد من المنشورات والبحوث التي تطرح وتناقش إجراء مقابلات مع الأطفال لأغراض جنائية. يجب أن يتم توثيق أسئلة وأجوبة الطفل بشكلٍ جيدٍ، وذلك للسماح بإجراء تقييم مستقل لاحق، وللحوول دون الحاجة لإعادة المقابلة مع الطفل. هناك توافقٌ واسعٌ في مهنة الطب على معظم جوانب المقابلات الجنائية المناسبة. ويجب حفظ هذه المقابلات، يُفضل من خلال تسجيل الفيديو. ينبغي أن

تدعم الدول عمليات المقابلات الجنائية "العالية الجودة" عبر استخدام أخصائيين مؤهلين بشكلٍ ممتاز لإجراء المقابلات.

• عندما يضطر الأطفال لتقديم شهادتهم في المحكمة، وهو ليس شرطاً في بعض النظم القانونية، هناك بعض الخطوات المطلوبة لتأهيلهم للقيام بذلك ولتقديم الدعم لهم خلال هذه التجربة. إن البروتوكول الاختياري لـ U.N.C.R.C. يحتوي على مبادئ توجيهية مفيدة، وهي الواردة أدناه:

- * على الدول الأطراف إتخاذ التدابير المناسبة لحماية حقوق ومصالح الأطفال ضحايا [الإعتداء الجنسي على الأطفال] في جميع مراحل الإجراءات القضائية الجنائية، ولا سيما عن طريق:
 - * التعرف على مواطن الضعف لدى الأطفال الضحايا وتكييف الإجراءات للتعرف على احتياجاتهم الخاصة، بما في ذلك احتياجاتهم الخاصة بصفتهم شهود؛
 - * إعلام الأطفال الضحايا بحقوقهم ودورهم، ونطاق وتوقيت وسير الإجراءات وطبيعة قضاياهم؛
 - * السماح بعرض آراء واحتياجات الأطفال الضحايا والأمور التي تشغل بالهم، والنظر فيها خلال سير الإجراءات - حيث يتم المس بمصالحهم الشخصية - بطريقة تتماشى مع القواعد الإجرائية للقانون الوطني؛
 - * توفير خدمات الدعم المناسبة للأطفال الضحايا طوال سير الإجراءات القانونية؛
 - * حماية خصوصية وهوية الأطفال الضحايا، وذلك حسب الإقتضاء، وإتخاذ التدابير اللازمة وفقاً للقانون الوطني لتجنب نشر معلومات يُمكن أن تقضي إلى التعرف على هؤلاء الأطفال الضحايا؛
 - * توفير حماية سلامة الأطفال الضحايا، فضلاً عن أسرهم والشهود الذين يشهدون لصالحهم، وذلك في الحالات المناسبة، من التعرض للإرهاب والانتقام؛
 - * تقادي التأخير غير الضروري في الفصل في القضايا، وتنفيذ الأوامر أو القرارات التي تمنح تعويضات للأطفال الضحايا.
- * على الدول الأطراف أن تكفل ألا يمنع عدم معرفة عمر الضحية الحقيقي بدء التحقيقات الجنائية، بما في ذلك التحقيقات الرامية إلى تحديد عمر الضحية.
- * على الدول الأطراف أن تكفل - خلال التعاطي والتعامل مع قضايا الأطفال الضحايا ضمن النظام القضائي الجنائي - إعتبار مصلحة الطفل الفضلى في الدرجة الأولى.
- * على الدول الأطراف إتخاذ التدابير اللازمة التي تؤمن التدريب اللائق، وخاصة على المستوى القانوني والنفسي، للأشخاص الذين يعملون مع ضحايا الجرائم المحظورة بموجب هذا البروتوكول.
- * لا يجوز تفسير أي شيء في هذه المادة على أنه يمس أو يتعارض مع حقوق المتهم في محاكمة عادلة ونزيهة.

• بما أن الإعتداء الجنسي على الأطفال يُمكن أن يحدث في بيئات مختلفة كثيرة - بما في ذلك الأسرة الوثيقة والأقارب الأكثر بُعداً، في البيئات الدينية، ضمن الأنشطة الرياضية، والمدارس، وعند التواصل بإتجاهين عبر وسائل الإتصال الإلكترونية - ينبغي بالتالي إعتناء أساليب مختلفة للتعاطي وإدارة حالات العنف الجنسي على الأطفال.

الإيذاء الجنسي للأطفال داخل نطاق الأسرة

- حتى في البلد الذي يُنص القوانين الجنائية والمدنية للتعامل مع إساءة معاملة الأطفال وإهمالهم، من المهم أن ندرك أن الشكاوى الجنائية ليست حتمية. رغم عدم التبليغ عن الكثير من الحالات إلى المحكمة، يبقى تأمين إجراءات المحكمة اللازمة للإستجابة للحالات الأكثر خطورة "أمرا" محسوما" ومُحتم كإثبات لأخلاقيات المجتمع، ومعايير، والتزامه بتأمين رفاة الأطفال.
- تُؤثر بعض العوامل المُحددة في قرار المُضي قُدماً" في الشكاوى الجنائية، خاصة" فيما يتعلق بحالات الإعتداء الجنسي على الأطفال، مثل: دعم الطفل من قبل الأم، إستخدام أو التهديد بالقوة، شدة الإعتداء، وتوفر الأدلة. تُشكّل معظم الحالات التي تتطوي على الإعتداء الجنسي على الأطفال داخل الأسرة - وليس جميعها - تحدياً بالنسبة للسلطات القانونية نظراً " للُغز " الذي يُحيط بها وطبيعتها المعقدة.

الإيذاء الجنسي للأطفال خارج نطاق الأسرة

- في جميع البلدان المعروفة من مجموعة الدراسة، تتم معالجة حالات الإيذاء الجنسي للأطفال التي تحدث خارج نطاق الأسرة - مع إستثناءات نادرة - عبر القضاء.
- من بين الأشخاص الذين تمت محاكمتهم في العقود القليلة الماضية في مناطق مختلفة من العالم: معلمون، شخصيات دينية، مستشارون لمجموعات من الشباب، الآباء وغيرهم من الأشخاص الراشدين المعروفين من قِبَل الطفل الضحية و/أو أسرة الطفل، وكذلك قضاة، ضباط شرطة، وعاملين في مجال الصحة النفسية. بالواقع، يكون عادة" هؤلاء الأشخاص رجالاً" ولكن ليس دائماً"، من مختلف الخلفيات ونواحي الحياة. بإستطاعة مرتكبي الجرائم الجنسية ضد الأطفال البالغين، لا سيما إذا كانت تستهدف الفتيان والفتيات على حدٍ سواء، ارتكاب عدد كبير جداً" من الجرائم ضد الأطفال ما لم يتم التعامل معهم بشكلٍ فعالٍ ضمن آلية قانونية.
- إن بدء العصر الرقمي، خاصة" الشبكة الإلكترونية العالمية، قد عزز وصول مرتكبي الجرائم الجنسية للأطفال، إما لغرض إقامة إتصال مباشر مع الطفل أو إشراك الطفل على الخط مباشرة" لأغراض الإستغلال الجنسي .
- من المعروف أن الإعتداء الجنسي على الأطفال والإستغلال الجنسي هما موضوعان قد عبرا الحدود الدولية. ومن المعروف أيضاً" أن "سُبُاح الجنس" يقومون بالسفر دولياً" لإصطياد فريستهم- الأطفال. وقد تم توثيق "تجارة الجنس" التي تتطوي على الإستخدام التجاري للأطفال لأغراض جنسية. صور إباحية تُوزع في كثيرٍ من الأحيان على الصعيد الدولي. تماماً" كما يُدافع كل بلدٍ عن الرجال والنساء والأطفال من أية تهديدات، يُواجهها البلد تحديات تتمثل بإبقاء الأطفال في مأمنٍ من الإستغلال الجنسي من قِبَل الجناة الغُرباء.

مجالات رعاية الطفل

- المبادئ والممارسات ضمن ممارسات رعاية الطفل في حالات الإعتداء الجنسي على الأطفال:

- على مهنيي حماية الطفل مسؤولية التأكد من أن الطفل بمأمن بحسب شروط الحماية لديهم داخل الأسرة أو المؤسسة.
- في بعض البلدان، يلعب هؤلاء المهنيون والعاملون في المجتمعات المحلية دور "الحماية". إنهم يجمعون الأدلة عن المخاطر والسلامة ويسعون إلى تعزيز رفاه الأطفال الذين تعرضوا لسوء المعاملة جنسياً أو المعرضين لخطر الإعتداء الجنسي.
- في بعض البلدان، يقوم هؤلاء المهنيون باستخدام بروتوكولات المقابلة الجنائية، في سياق سياسات البلاد.
- يتم إتباع نهج رعاية الطفل في بعض الأحيان بالاشتراك والتزامن مع النهج الجنائي لأنه غالباً ما يكون استخدام النهج الجنائي وحده غير كافياً لتوفير الحماية اللازمة للأطفال. إن مستوى الإثبات المطلوب في معظم الإجراءات القضائية الجنائية عالٍ (على سبيل المثال: دون أي شك معقول)، في حين أن نُظْم وإجراءات محكمة الأسرة والرعاية الإجتماعية تتطلب معياراً أقل لمستوى الإثبات المطلوب أمام المحكمة قبل أن تفرض المحكمة العقوبات (على سبيل المثال، على "ميزان" الإحتمالات). في بعض النُظْم القضائية، يكون لمهنيين رعاية الطفل دوراً في الإجراءات الجنائية.
- يسعى "نهج حماية الطفل" لإشراك شبكة دعم الطفل في عملية تعزيز السلامة الفورية والطويلة الأجل، عملية الوصول إلى العلاج المناسب والحصول على خدمات التنمية التعليمية والطبية والعلائقية المناسبة.
- غالباً ما تلعب عملية إدارة القضايا دوراً في حماية الطفل. يجب على الممارسين في مجال حماية الأطفال العمل بطريقةٍ "علاجية" والسعي لتأمين عدم تضرر الطفل بشكلٍ أكبر من قِبَل النظام.
- إن الممارسات الأخلاقية ضرورية لضمان قدرة الأطفال وأسْرهم على الحصول على الخدمات (والممارسات) القائمة على الكفاءة والفعالية والأدلة.
- في الحالات التي يكون فيها الجناة "أحداثاً"، يتوجب على أخصائيي حماية الطفل إتباع نهج يُعزِّز فرص الحصول على العلاج المناسب، والحصول على خدمات التنمية التعليمية والطبية والعلائقية المناسبة، وتأمين السلامة الفورية والطويلة الأجل أيضاً.

مجالات الصحة النفسية

- في العديد من النُظْم والولايات القضائية، تشمل التعريفات الجنائية لإساءة معاملة الأطفال الجسدية عنصراً يعكس درجة التأثير، سواء المباشر أو على المدى الطويل (على سبيل المثال، "أذى جسدي"، "ضرر بدني جسيم). العديد من التعريفات الجنائية للإعتداء الجنسي على الأطفال لا تتضمن عنصراً يعكس تأثير الأحداث المُسيئة والمُؤذية على الطفل أو المراهق نفسه.
- غالباً ما يظهر الإعتداء الجنسي على الأطفال إلى جانب أشكال أخرى من سوء المعاملة. إن إدارة حالات الإعتداء الجنسي على الأطفال وآثارها ونتائجها تتطلب كذلك الأمر دراسة نتائج وآثار الأشكال الأخرى من سوء المعاملة (العنف الجسدي على الأطفال من قِبَل أحد الوالدين/الوصي والتعرض للعنف الأسري).

- إن الأطفال والشباب الذين تم الإعتداء عليهم جنسياً مُعرضون لخطر الإصابة بإضطرابات على مستوى الصحة النفسية، السلوك، النمو، العاطفة، والعلاقات. قد يتعرض أيضاً الشباب الذين تم الإعتداء عليهم جنسياً لمُشكلة تطور سلوك ضار ومؤذٍ لديهم تجاه الآخرين، أو قد يستمرون بكونهم عرضة للمزيد من الإيذاء سواء داخل الأسرة أو في المجتمع المحلي.
- إن إعتداده إطار شامل تقييمي للعمل يُعتبر عاملاً مهماً لضمان سلامة ورفاه الأطفال والأسر: يجب على هذا الإطار التقييمي أن يشمل على - تقييماً كاملاً لإحتياجات الطفل، طبيعة ومستوى الضرر الذي عانى منه الطفل، قدرة الوالدين، والعوامل الأسرية والبيئية - ضمن حالات الإعتداء التي تحصل سواء داخل الأسرة أو خارجها.
- وبالمثل، يُعتبر الإطار التقييمي المُتعدد التخصصات للمُعتدين جنسياً على الأطفال عاملاً مهماً لضمان سلامة ورفاه الأطفال والأسر مستقبلياً.
- الأطفال بحاجة إلى الحماية من تأثير التحقيقات عندما يكون هناك حاجة لتقييم إدعاءاتهم. هناك حاجة لتأمين "كادر" ومحيط آمن و"صديق للطفل" لإجراء التحقيقات، التي تستند على الأدلة القائمة، كما وإعتداده مبادئ توجيهية مُنظمة لضمان فعالية "العملية" المتعددة التخصصات، ولتعزيز سلامة ورفاه الطفل. هذه الأمور هي في غاية الأهمية لضمان عدم المساس بالصحة النفسية للأطفال والأسر.
- من الضروري أن تكون ترتيبات المجتمع المحلي لإجراء التحقيق في الإعتداء الجنسي راسخة ومُجهزة بشكل جيد وأن يكون النهج المُتعدد التخصصات متطوراً بشكل كافٍ. ومن المفيد أن يكون لكل مجتمع محلي:
 - هيكلية مُنظمة يتمثل ضمنها المهنيين في مختلف المجالات: الشرطة والتعليم والصحة، ويتم ضمنها أيضاً تدريب هؤلاء المهنيين المعنيين بإجراء التحقيقات في مُختلف أشكال سوء المعاملة بما في ذلك الإعتداء الجنسي والإستغلال الجنسي؛
 - محيط آمن، ودي و"صديق للطفل" لإجراء التحقيقات، و
 - مبادئ توجيهية تشرح سير العملية المُتعددة التخصصات في الواقع العملي.
- في كثير من البلدان، يقوم أخصائون ماهرون ومتعددين التخصصات بإجراء المقابلات مع الأطفال والشباب الذين قد تعرضوا لسوء المعاملة. إن عناصر الشرطة، الأخصائيين الإجتماعيين، وأخصائيي المقابلات الجنائية بحاجة إلى تدريب على كيفية إستخدام وتطبيق البروتوكولات المعروفة القائمة على الأدلة، وعلى معرفة والإستفادة من أفضل تقنيات مقابلة الأطفال وعلى تطبيق طرق تنمية قدرات الأطفال على التذكُّر وتبادل الخبرات.
- إن تسجيل المقابلات، بإعتداده "تسجيل الفيديو" كأفضل طريقة، يحمي الأطفال عن طريق تجنبهم الحاجة إلى تكرار إفادتهم لعدة مرات. المبدأ الأساسي هو أنه يجب على جميع المهنيين الذين يتعاملون مع الأطفال ضحايا الإعتداء الجنسي "الإستماع" للأطفال وتلقي التدريب اللازم على كيفية مساعدة الأطفال كي يتمكنوا من وصف بدقة ما مروا به من تجارب.

- للعاملين في مجال الصحة العقلية دورا "هاما" في:
 - * التدخلات العلاجية مع الأطفال الذين تعرضوا لسوء المعاملة؛
 - * التدخلات العلاجية مع الشباب الذين يُظهرون سلوكًا ضارا" ومؤذيا" عن طريق الإتصال الجنسي؛
 - * التدخلات العلاجية مع الأشخاص الراشدين الذين قاموا بإعتداءات جنسية؛
 - * التدخلات العلاجية مع أفراد الأسرة الداعمين أو الداعمين المُفترَضين، و
 - * التقييم الجنائي لناحية الصحة العقلية لحالات الإعتداء الجنسي على الأطفال وحالات الإستغلال الجنسي.
- من الضروري أن يتم إستخدام مواد" قائمة" على الأدلة ومُثبتة فعاليتها مُسبقا" ضمن أي تدخل علاجي، كما وإستخدام التقييم القائم على الأدلة- والذي طُبِق بشكلٍ واسعٍ مُسبقا"- وذلك بهدف معرفة وتقييم ما إذا كان التدخل فعالا" عبر إستخدام عملية تركز على رد الفعل المُنتظم لرصد ومراقبة سير العملية العلاجية.
- تم إستخدام العديد من مناهج المعالجة النفسية بهدف علاج الأطفال ضحايا الإعتداء الجنسي.
- إن العلاج السلوكي الإدراكي المُرتكز على الصدمة- للأطفال والشباب الذين تعرضوا لسوء المعاملة والإعتداء بشكلٍ مُكثفٍ - أثبت نجاحه وتم إعتماده على نطاقٍ واسعٍ.
- هناك بالمثل العديد من المواد المُوجَّهة والتي تستهدف الشباب أصحاب السلوك الجنسي الضار والمُؤذي. فإنها تتخذ توجُّها" عاما" يهدف لتشجيعهم على تطوير "حياة جيدة"، وضمان توفر توجيه ودعم أسري جيد وإيجابي، توفُّر التعليم العلاجي والتدخلات على المستوى الفردي والجماعي والعائلي.
- يحتاج الوالدان ومقدمو الرعاية الجيِّدون الذين يدعمون الأطفال والشباب ضحايا الإعتداء الجنسي إلى:
 - * نماذج نفس- تربية لمساعدتهم على فهم العمليات المرتبطة بالعمل المُسيء؛
 - * فهم، دعم وإستيعاب (إدارة) مشاعر أطفالهم من قلق وغضب، وإكتئاب وأعراض ما بعد الصدمة؛
 - * التفكير في تأثير ذلك على أنفسهم وعلى علاقاتهم؛
 - * فهم الطرق التي تم "جَزهم" عبرها (أو التلاعب بعقولهم) إلى إنكار إفادات الأطفال وتصديق أقوال أولياء الأمور السيئين والمُعتدين؛
 - * التصدي للسلوكيات المُؤذية والغير قادرة على التأقلم وللوقوف والردود المسيئة للشباب أصحاب السلوك الجنسي الضار والمُؤذي والراشدين الذين يقومون بالإعتداءات الجنسية؛
 - * فهم العمليات مثل الإستمالة والطريقة التي يتم فيها الإعتداء الجنسي على الأطفال والشباب الذين قد يرتكبون أعمالا" سيئة" وإعتداءات جنسية بدورهم لاحقا"، و

* إصلاح العلاقات والإرتباطات المُتضررة بسبب الأشخاص المُسيئين الذين يعملون على تقويض وتشويه العلاقة بين الأطفال، الشباب وصورة الأهل مقدمي الرعاية المُفترضين.

• يبنى العاملون في مجال الصحة العقلية الذين يعملون مع الراشدين مرتكبي الجرائم الجنسية قاعدة مداخلتهم على:

* البرامج التي تستخدم العلاج المعرفي السلوكي المُتعدد المكونات داخل إطار العمل على الوقاية من الإنتكاس؛

* التقنيات التي تقوم بتحليل وتحدي التفكير المُشوّه المُشوّش لتعزيز التغيير على مستوى السلوك، التفكير والعاطفة؛

* برامج العمل الجماعي التي تُركز على الشهوة الجنسية المنحرفة، الإدراك المُشوّه، العجز في المهارات الإجتماعية، العجز في

المشاعر والتعاطف، عدم القدرة على السيطرة على الإنفعالات، التنظيم العاطفي، العلاقات الشخصية "الفقيرة"، تعاطي المخدرات، والمواقف المؤيدة للإعتداءات؛

* التقنيات السلوكية التي تُعالج الإثارة الجنسية المنحرفة و"تخرق" الرابط بين الشهوة الجنسية المنحرفة والأوهام الجنسية الضالة

والمنحرفة، وتقوم بتحليل الروابط التي تؤدي إلى السلوك المنحرف بهدف وضع خطة لمنع الإنتكاس، و

* النهج المتعدد الوسائط المُنظّم ذاتيا" لمُختلف جوانب العمل.

الخاتمة

لقد تم الاعتراف بأن الأطفال قد يتعرضون في مناسبات معينة لأنشطة جنسية غير مرغوب فيها على مرالتاريخ المُسجل. إن التحديد الرسمي للإعتداء الجنسي على الأطفال كقضية هامة - ومنتشرة في جميع الأمم، من جميع الخلفيات الثقافية واللغوية والإقتصادية - هو حديث جدا". ولا يزال الإدراك بأن الإعتداء الجنسي على الأطفال يُشكّل خطرا كبيرا" - على الصحة البدنية والعقلية والرفاهية الفردية للطفل طوال مدة حياته - أكثر حداثة بعد.

وقد تم إنجاز الكثير في السنوات الخمسين الماضية في هذا المجال في كافة أنحاء العالم - لمنع وتحديد ومعالجة الضرر الذي ينشأ عن الإعتداء الجنسي على الأطفال - ولكن يبقى الكثير مما ينبغي القيام به حتى الآن. هذا التقرير (وورش العمل التي كانت عاملا أساسيا" في كتابته) هو جزء صغير من عملية البحث المتكررة الجارية، ومن التطبيق والتقييم المطلوب لتحسين حياة الأطفال في العالم.

oooOooo